الفصل الثالث

"العقد الضائع"

الحروب، الأزمات، الائتلافات الضعيفة

(١٩٩١- ٢٠٠٢)

كانت سنوات محبطة غالبًا تلك التي مرت منذ هزيمة حزب أوزال "الوطن الأم" في انتخابات نوفمبر ١٩٩١، حتى النصر الانتخابي الذي حققه حزب العدالة والتنمية في نوفمبر ٢٠٠٢. إذ إن تحرير الاقتصاد التركي والانفتاح الحذر في المجال السياسي، وانخراط أوزال النشط في عالم ما بعد الشيوعية الذي نشأ بعد ١٩٨٩، وتراجع الجيش والدولة الحارسة.. كل عمليات التطبيع المعتدل هذه تم قطعها. وبدلاً منها اختارت الحكومات الائتلافية الضعيفة التواطؤ مع الجيش والمافيا ومئات القتلة المأجورين، بهدف واضح هو محاربة حزب العمال الكردستاني، وشن الحرب والإرهاب الفعليين ضد مواطنيها.

ولا يزال من غير المفهوم جزئيًا حتى الآن سبب تفاقم الأوضاع في المحافظات الكردية بهذه السرعة وبتلك المستويات من العنف والتدمير، بيد أنه من شبه المؤكد أن الحرب التي خاضها الجنرالات في كردستان قد استخدمت لإدامة حكم حراس الجمهورية. كان الاقتصاد في التسعينيات ضعيفًا مثلما كانت السياسة، ولكن بسبب التلاعب بالمجالين وُجِّه جزء كبير ولم يفصح عنه من الموازنة إلى الجيش والحرب على الأكراد، وذلك بلا قيود أو رقابة عامة. وفي مناخ الشرعية الناقصة هذا، كان مجرمو المافيا وزعماؤها من الأعضاء المحترمين في التحالف ضد الإرهاب، كما كان السياسيون قادرين على نزح الأموال من البنوك معتمدين على إعادة التوزيع الشعبوية والزبونية السياسية. وظلت ثقة الأسواق على مستوى متدنٍ للغاية معظم فترة التسعينيات، حيث وجدت فترات قصيرة من

النمو السريع بالتبادل مع الأزمات الاقتصادية التي دمرت سبل معيشة الشعب، بينما نادراً ما انخفض التضخم عن علامة الـ ٧٠٪.

لقد أزهقت أرواح عشرات الآلاف. في جبال كردستان، في المدن، من خلال الحرب والمذابح والاغتيالات والتعذيب والزلازل. لقد انقسم البلد فعلياً إلى قسمين بفعل هياكل للحكم مختلفة ومتداخلة: الجنوب الشرقي الكردي الذي كانت تحكمه بالفعل الدولة الحارسة، مع محافظيها المخصوصين، وإخصائيي مكافحة الإرهاب والمجرمين. بينما في الغرب كانت مؤسسات الدولة دستورية غالباً وإن كانت عرضة للتلاعب وتدخل الحراس. وحينما لم تعد هذه الصدوع في شئون الدولة غير الأخلاقية لا تخطئها عين، وأضحى المجتمع المدني على وعي بآثارها وبالسلطات الواجب إيقافها عند حدها: أخرجت فضيحة سوسرلك للضوء الشبكات الإجرامية التي أقامتها الدولة الحارسة لقمع الانتفاضة الكردية. وقد تم

التمويه عليها في حينها بالتدخل العسكري "ما بعد الحداثي" أي غير الدموي للجيش عام ١٩٩٧. وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية فتر الغضب من عجز الدولة ومزاج التحدي في الشهور التالية للزلزال المدمر الذي ضرب إقليم مرمرة في أغسطس ١٩٩٩. ومع بداية الألفية الجديدة أصبح المزاج العام هو الشعور بالإرهاق والقلق الذي ازداد مع رئاسة بولنت أجاويد ذي المرض الدائم للوزارة والذي تحولت عودته للسياسة في هذا العقد إلى هزل مأساوي. غير أن السنوات الأخيرة في حكمه قد تضمنت بعض لحظات الراحة: إذ بدأ الاقتصاد يتعافى تحت إشراف وزير الاقتصاد النابه كمال درويش، كما انبعث الدفء في العلاقات الباردة مع البلدان المجاورة وأوربا بفضل جهود وزير الخارجية ذي الميل الأوربي إسماعيل جيم. وكان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية عام ١٩٩٥ نتيجة الجدول الزمني الطويل للمشاركة المنصوص عليها في اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣، وقد مثل هذا تحولاً مهمًا في العلاقات بين تركيا والجماعة الأوربية. ومع نهاية العقد كان على الإصلاح السياسي أن يمهد الأرضية لعهد جديد في هذه العلاقات.

أنهت انتخابات نوفمبر ١٩٩١ الاستقرار النسبي الذي استمر ثماني سنوات مع حكم حزب الوطن الأم. وما حدث بعد ذلك يشبه الاستعادة العجيبة للائتلافات غير المستقرة والعنف السياسي في السبعينيات. شهد "العقد الضائع" ثماني حكومات ائتلافية، وحكومتي حزب واحد لم يدم عمر الواحدة منهما خمسة أشهر. اشتركت كل الأحزاب فعليًا في السلطة مع شريك آخر بغض النظر عن التناقضات في التوجه السياسي. كان سليمان ديميريل يقود حزب الطريق القويم، ولكن بعد انتخابه رئيسًا عام ١٩٩٣ انتقلت رئاسة الحزب إلى تانسو شيلر. وقد اشترك الحزب كشريك أساسي في كل الحكومات الائتلافية ذلك الوقت، ونفذ من خلالها سياسة في مكافحة الإرهاب تسببت في تدمير حكم القانون المهتز أصلاً في تركيا، ومهدت الطريق لإقامة هياكل حكومية موازية في

المحافظات الكردية. وكان من بين الأحزاب الشريكة الصغرى غير الفاعلة في تلك الائتلافات: الحزب الشعبي الديموقراطي الاجتماعي برئاسة إردال إينونو والذي يعد سلف حزب الشعب الجمهوري، ومنافسه حزب اليسار الديموقراطي برئاسة بولنت أجاويد. وفي النصف الثاني من العقد التحق بالائتلافات الحكومية حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، وحزب الحركة القومية بزعامة ألبرسلان توركيش، بينما عاد لفترة قصيرة حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلمظ. وفي محاولة من تانسو شيلر في منتصف التسعينيات لتفادي الإجراءات التشريعية دخلت في ائتلاف غريب مع حزب الرفاه. وفي نقطة ما من هذا العقد شاركت في الحكومة كل الأحزاب الممثلة في البرلمان، وقد نال كل منها حصته من الفضائح السياسية والاقتصادية.

وفي الواقع أن كل الحكومات كانت محدودة الفاعلية، حيث أصبح البرلمان في أنقرة مسرحًا لاقتتال سياسي عقيم، ولتقاسم المالية العامة بين المحسوبيات المختلفة. أثرى معظم السياسيين أنفسهم بهذه أو تلك من الطرق غير القانونية، وإن عاجلاً أم آجلاً تم إدراجهم في "الحرب على الإرهاب"، تلك القضية التي كانت عنوان العقد بأكمله. أدار الجيش والشرطة الحرب ضد حزب العمل الكردستاني الانفصالي، ولكن هذه الحرب تحولت باطراد إلى حرب ضد الشعب الكردي ككل، وضد كل فرد يعتبر عدوًا. واستهدفت التنظيمات السرية مثل المركز الدركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب، والفرقة الخاصة، إلى جانب القتلة المأجورين ومقاتلي حزب الله الذي ترعاه الدولة وحراس القرى.. استهدفت المثقفين والمعتدلين الذين يمكن أن يلعبوا دور الوسيط بين مطالب الحد الأقصى التي رفعها حزب العمال الكردستاني وخاصة مطلب الاستقلال، وبين إصرار الدولة التركية على وحدة التراب. من ثم فإن عمليات القتل خارج القانون، التدمير الكلي للقرى، حرق الغابات، وانتهاكات حقوق الإنسان قد بلغت مستويات لم تعرفها تركيا منذ الفظائع التي ارتكبت أوائل القرن العشرين.

لكن العنف لم يقتصر على الشرق، بل امتد إلى الغرب بسبب الجنود المصدومين العائدين من الجبهة والذين أخذوا في ممارسة العنف في محيطهم. كانوا يعانون من تذكر المشاهد التي رأوها في الجبال الكردية، ومن أعمال العنف التي صدرت لهم الأوامر بارتكابها. وامتلأت "الصفحة الثالثة" في الصحف التركية بأخبار الجنود السابقين الذين تملكتهم سورة القتل، وهي الصفحة المخصصة لأخبار الجرائم غير السياسية. أما عملاء الأمن ومقاتلو مكافحة الإرهاب الذين سحبوا من مناطق القتال فقد كانوا يسعدون باستخدام أساليب التعذيب المختلفة ضد الشباب البريء. وأصبحت وسائل الإعلام منبرًا ومعرضًا للفظائع، وقد نما جيل جديد على أخبار العنف في الإذاعة والتليفزيون التي تبدأ بعناوين من قبيل: "قتل ثلاثين إرهابيًا في الريف حول القرية س" أو "استشهاد ٢١ جنديًا على أيدي الإرهابيين عند نقطة المراقبة ص". قد تتغير أسماء القرى وأعداد الضحايا لكن صور الجثث واللغة المعبرة بقيت كما هي: فكان من العدواني ذكر قتلى رجال العصابات بأسمائهم، أما أفراد الجيش التركي فيذكرون كشهداء في سبيل الله. ومضت إلى أبعد من هذا بعض المنافذ الإعلامية، مثل تليفزيون الدولة تي آر تي الذي وصم زعيم حزب العمال الكردستاني بـ"قاتل الأطفال" والحزب بـ "اللصوص وقطاع الطرق". وأدى هذا الاستعمال السائد للغة السلبية في الأخبار إلى انطباع واسع بالتحيز، فالضحايا كانوا يعلمون جيدًا هوية من ارتكب بحقهم هذا الجرم.

بمجرد انتخاب أوزال رئيسًا عام ١٩٨٩، بدأت سلسلة من الاغتيالات. ففي وقت كان الجدل محتدمًا حول أسلمة المجتمع قتل ثلاثة من المثقفين المعروفين بآرائهم النقدية فيما يتعلق بالدين: في يناير قُتل أستاذ القانون معمر أكسوي بالرصاص أمام منزله، وفي سبتمبر قُتل الكاتب الملحد والمناهض لرجال الدين طوران دورسون بالرصاص أيضًا، وفي أكتوبر الفقيه والكاتب بهري أوتشوك بواسطة طرد ملغوم. ولم يتم التوصل إلى القتلة في أي من الحوادث الثلاث،

ولكن بالاستفادة من معلومات عرفت فيما بعد، وفي ضوء ما كشفت عنه محاكمة إرجنيكون (انظر الفصل الخامس) أصبح من شبه المؤكد الآن أن القتل تم باستخدام قتلة مأجورين يعملون لحساب وحدات مكافحة الإرهاب في الجيش والشرطة. وقد شهد العقد اغتيال أكثر من اثني عشر مفكرًا وناشطًا سياسيًا وصحفيًا من الأتراك والأكراد. كما اغتيل بضعة ألوف من الأكراد الأقل شهرة (من سياسيين وقوميين أكراد أو ببساطة أناس لهم مكانة محلية) في الجنوب الشرقي على أيدي وحدات الإعدام السرية أو العلنية بشكل متزايد في قوات الشرطة الخاصة. وبالرغم من استمرار الإشارة إلى هذه الاغتيالات بالقضايا "غير المحلولة"، يعرف المواطنون العاديون في المناطق الكردية أن القتلة كانوا يعملون لحساب الدولة والجيش. بل إن هناك شكوكًا في وفاة أوزال نفسه المفاجئة حسب بعض المصادر، بمن فيه زوجته سمرا. وقد بدأ المدعي العام التحقيق في هذه الادعاءات في سبتمبر ٢٠١٠.

وقد حدثت تحولات كبيرة على المستوى المحلي حينما حل حزب الرفاه محل الحزب الشعبي الديموقراطي الاجتماعي في كثير من البلديات. ففي انتخابات مارس ١٩٩٤ وقعت مجالس المدن في اسطنبول وأنقرة إلى جانب المئات من مجالس المراكز والبلدات في قبضة حزب الرفاه. وقد جاء هذا التصويت في جزء منه كرد فعل على الزبونية السياسية التي انتهجها الديموقراطيون الاجتماعيون، وفي جزء آخر كنتيجة للمنافسة بين الحزبين الديموقراطيين الاجتماعيين. وقد لجأ العمد الإسلاميون في بداية ولايتهم بالاستفزاز: فقد انزعج كثيرون من مقترحاتهم بالفصل بين الرجال والنساء في وسائل النقل العام، وإلزام الموظفات في البلديات بارتداء الحجاب. وشكلت ضاحية سلطان بيلي الفقيرة في اسطنبول حالة خاصة في التعبئة الإسلامية حيث سعى نشطاء حزب الرفاه إلى بناء معقل قوي لهم هناك منذ الثمانينيات. وعندما وصل الحزب إلى السلطة ركزوا على الحكم الحضري الجيد وتوفير الخدمات الاجتماعية، وحرصوا إلى حد كبير على

عدم فرض الأيديولوجية الإسلامية. ومن خلال هذه البيئة الأكثر براجماتية للسياسة البلدية كان يتشكل جيل جديد من السياسيين الذين سيحكمون البلد فعليًا فيما بعد.

حالة الطوارئ في الشرق:

الحرب الكردية في التسعينيات

في وقت متأخر من ليلة ٥ يوليو ١٩٩١ ألقت الشرطة القبض على فيدات أيدن في منزله بديار بكر. وهو أحد نشطاء حقوق الإنسان الذي يتمتع باحترام واسع ورئيس حزب العمل الشعبي. وبعد ذلك بيومين عثر على جثته وعليها آثار التعذيب ملقاة على جانب الطريق في مادين أحد مراكز محافظة إلازيغ المجاورة. لم يكن فيدات أول ناشط سياسي كردي يسقط ضحية للمد المتصاعد "لعمليات القتل غير المحلولة" التي ارتكبتها وحدات مكافحة الإرهاب منذ أواخر الثمانينيات. غير أنه كان الضحية الأبرز، والأمر الأكثر أهمية أنه كان القائد الذي اختار الكفاح من أجل حقوق الأكراد عبر القنوات القانونية للسياسة الحزبية وأنشطة حقوق الإنسان. وكانت جنازته في ١٠ يوليو بمثابة نقطة تحول في تاريخ النضال الكردي، وهو ما سجله أحد التنفيذيين في مجلس مدينة ديار بكر بعد أربعة أيام بقوله: "كنت حاضراً في الجنازة. كان هناك مائة ألف فرد على الأقل. مشينا من المسجد باتجاه المقابر خارج أسوار المدينة. وعندما اقتربنا من بوابة ماردينكابي شاهدنا المئات من شرطة الفرقة الخاصة واقفين فوق أسوار المدينة ومركز الشرطة. لم نستطع تمييز وجوههم لأنهم كانوا يضعون أقنعة بيضاء عليها. وعلى أي حال لم يكن لدينا الوقت كي ننظر إليهم لأنهم بدأوا في إطلاق النار علينا. وتحول المكان إلى حمام دم. بإمكانك أن تسأل أي فرد هنا عن هذا، فالجميع شهد ما حدث.." (Seyhmus Bey 1996).

وفي تحقيقات إرجنيكون شهد عملاء عاملون وسابقون من بينهم وزير دولة سابق بأن حمام الدم هذا قد تم تنفيذه بأوامر من قائد فوج المدينة وأعضاء خلية

تعمل لحساب الدولة، وهي رواية للأحداث أكدها بقوة شهود عيان. وبالرغم من أن السلطات اعترفت رسميًا بمقتل ثلاثة أشخاص فقط، فقد شهد مراقبون محليون بأنهم رأوا عشرات القتلى. وبعد انتهاء حمام الدم دُفن جثمان فيدات في مقبرة ماردينكابي بالفعل. وقد قمت بزيارة المقبرة بنفسي عام ١٩٩٦ وهي تقع على منحدر من أسوار المدينة إلى وادي نهر دجلة. وعندما سألت مرافقي عما إذا كان يعرف قبر أيدن، تردد في الإجابة ثم وافق أن يريني إياه بشرط ألا نتوقف أمامه. كان يخشى أن نعتقل أو حتى يطلق علينا النار، إذ إن المقبرة كانت تحت المراقبة من مركز الشرطة القريب.

سياسة الأرض المحروقة: في يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٢ هاجم ٣٠٠ مقاتل من حزب العمال الكردستاني مدينة شرناك في أقصى جنوب شرقي البلاد، وقصفوا ثكنات الجيش ومراكز وقيادة الشرطة. ورد الجيش على الهجوم بتدمير المدينة بأكملها والتي يعيش فيها ٢٥ ألف مواطن معظمهم من الأكراد. ومنذ هذا الوقت وحتى الآن تتسبب الهجمات في هجمات مضادة، فأعمال القتل تثير الرغبة في الثأر، واتفاقيات وقف إطلاق النار تعلن وتخرق. وأصبح من المستحيل تحديد المسئول عن الفظائع المرتكبة: فرجال العصابات يهاجمون القرى التي قرر كبارها الوقوف إلى جانب الحكومة، وقتلوا المدرسين الذين رأوا فيهم مجرد ممثلين للدولة التركية. أما حراس القرى فقد كانت سمعتهم متناقضة، وهم قوات غير نظامية أنشأها تورجوت أوزال لمساندة الجيش النظامي، لكنها سرعان ما تحولت إلى عصابات شبه قبلية انغمست في تصفية الحسابات مع خصومها وطرد القرويين الذين يرفضون حمايتها. وباتت هذه القوات عاملاً أسهم في المزيد من تعقيد الصراع، وما زال تسريحها مشكلة منذ أكثر من عشرين عامًا. أما بالنسبة لوحدات مكافحة الإرهاب وأدواتها من القتلة المأجورين، فبالإضافة إلى ارتكاب الاغتيالات السياسية توسعت أيضًا في تهريب المخدرات، بل حتى أحيانًا بالتعاون مع مهربين يعملون لحساب حزب العمال الكردستاني. لقد تعرض

للتعذيب والقتل المئات من المثقفين والنشطاء والمتعاطفين الأكراد مع حزب العمال. ويُزعَم أن هذه الانتهاكات قد نفذها أعضاء في مباحث الشرطة ومركز مكافحة الإرهاب. وتم إغراق من قُتلوا في آبار مهجورة مملوكة لشركة أنابيب البترول المملوكة للدولة (بوتاس) في باتمان، وبقيت هناك حتى أُخرِجت عام ٢٠١٠ في إطار تحقيقات قضائية في جرائم مركز مكافحة الإرهاب. لقد قاتل الجيش حزب العمال الكردستاني، ولكنه قام أيضًا بحرق القرى وتعذيب سكانها قبل إجبارهم على الفرار. كانت المدن يحكمها الخوف والقتلة الذين استخدموا السيارة الرينو ١٢ إس: "وُجِد هؤلاء الرجال، وكانت مهمتهم أن يقتلوا. إنها الفرقة الخاصة. كانوا يضعون الأقنعة على وجوههم. وبعد أن يغادروا لا تجد أحدًا يمكنك أن تشكو إليه" (مقابلة مع نبهات أكوتش بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

كذلك قام حزب الله الكردي- المدعوم من وكالات مكافحة الإرهاب- بقتل عشرات المتعاطفين مع حزب العمال الكردي إلى جانب أفراد من الجمهور العادي اعتُبِروا "فاسقين". كان مقاتلو الحزب مرهوبين بسبب افتقارهم الصارخ للرحمة، ففي ديار بكر وباتمان حيث نشأت الجماعة لم يكتفِ مقاتلوها بتصفية أعدائهم بوحشية مفرطة وإنما أطلقوا الرصاص على مقابرهم ودمروها.

استمر قتل الشخصيات العامة باغتيال الكاتب الكردي الثمانيني موسى عنتر في سبتمبر ١٩٩٢، والنقابي الكردي زُبير أكوتش في يناير ١٩٩٣. وفي سبتمبر أيضًا أطلق الرصاص في باتمان على محمد سنجار عضو البرلمان عن حزب العمل الشعبي المؤيد للأكراد بينما كان في بعثة لتقصي الحقائق بشأن "جرائم القتل غير المحلولة". وكان من الضحايا أيضًا صحفي التحقيقات أوغور مامكو الذي يُعتَقد أنه قد حصل على دليل عملي على وجود الشبكات السرية المسئولة عن موجة القتل المريبة. بل إن الجنرال أشرف بيتليس المعروف بموقفه النقدي من القتل العشوائي في المناطق الكردية قد لقي مصرعه هو الآخر في حادثة طيران لم يعرف سببها في حينه. وفي خريف ٢٠١٠ شهد ضباط جيش كبار متقاعدون بأن بيتليس ربما يكون قد صُفي بواسطة مركز مكافحة الإرهاب.

لقد انهارت في أعين الكثيرين من الأكراد الواعين سياسيًا إمكانية الانخراط الشرعي في النظام السياسي التركي. وكما يقول عمدة حي سوريتشي في ديار بكر: "بعد اغتيال فيدات قررت أعداد متزايدة من الرجال والنساء الانضمام إلى حرب العصابات. وحتى من أرادوا الحل السياسي أُجبِروا على الصعود إلى الجبال. وكان اغتيال محمد سنجار علامة فارقة أخرى. من الممكن أن تُنتخب وتصبح عضوًا في البرلمان، لكن من الممكن أن نقتلك. ثم جاءت علامة ثالثة باغتيال أبي (العم) موسى. يمكن أن تكون في الثامنة أو الثمانين.. سيان سنقتلك" (مقابلة مع محمد دميرباش، ١١ يوليو ٢٠٠٩).

خلال السنوات الست التالية استخدمت القوات المسلحة سياسة الأرض المحروقة بهدف إخلاء المناطق الكردية المعتبرة كمناطق خلفية لحزب العمال الكردستاني. وكان هناك هدف آخر، يذكَّر بالسياسات المعادية للأكراد في الثلاثينيات، وهو تشتيت السكان الأكراد وسط الناطقين بالتركية من أجل الإسراع في استيعاب الأكراد. غير أن أسوأ الفظائع قد ارتُكبت أثناء الحكومة الائتلافية بين حزبي الطريق القويم والديموقراطيين الاجتماعيين في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ برئاسة تانسو شيلر وإردال إينونو (ابن عصمت إينونو) كنائب لها. عيَّنت شيلر محمد أجار رئيسًا لقوة الشرطة الوطنية، والذي أسس بدوره فرع العمل الخاص، وتوصل إلى اتفاق مع الجيش بتنسيق العمليات بين مختلف وحدات مكافحة الإرهاب.

لقد تم تدمير أكثر من ثلاثة آلاف قرية وتم تفريغها من سكانها باستخدام القوة من جانب القوى الأمنية، أو بدرجة أقل على أيدي العصابات الكردية. والنتيجة أن ما يقرب من ثلاثة ملايين كردي قد نزحوا من ديارهم، وتم تدمير الاقتصاديات الريفية القائمة على الإنتاج الزراعي وتربية الماشية. ومع نهاية العقد بلغ من فقدوا أرواحهم في الصراع ٣٥ ألف إنسان على الأقل، معظمهم من المقاتلين الأكراد، والعديد من الآلاف من جنود القوات المسلحة (أغلبيتهم من

أصل كردي أيضًا)، وعدة آلاف من غير المقاتلين والذين فشلت الدولة في حمايتهم.

الحرب الكردية تدخل المدن: خرجت الحرب الكردية عن السيطرة بسرعة حتى أن قلة من المراقبين هم الذين استطاعوا ملاحقة ما يحدث. لقد كان هناك القليل من الكراهية بين الأتراك والأكراد، بل إن مستويات التصاهر بين الجانبين كانت مرتفعة نسبيًا، خاصة في المدن، كما أن أيديولوجية حزب العمال الكردستاني نفسها لم تقم على أساس الجنس أو العرقية، وإنما على الماركسية والتعبئة المناهضة للإقطاع. غير أن الصحف وغيرها من المنافذ الإعلامية أخذت تسقط بشكل متزايد في خدمة تآمر الدولة الحارسة ومن ثم أسهمت بدورها في زيادة مناخ القلاقل، حيث تم تصوير حزب العمال الكردستاني على أنه المسئول الأوحد عن كل المتاعب. وتغاضى الإعلام عن عمليات اقتلاع السكان ونزوحهم التي يمكن أن تغير البنية الديموجرافية لتركيا. فقد طُردت أعداد كبيرة من الأكراد من قراهم فتوجهوا إلى المدن الصغيرة في كردستان وإلى الغرب التركي وأوربا. ونتج عن هذا مشهد حضري جديد بنشوء مدن كردية كبيرة في الشرق، مع جماعات كردية كبيرة الحجم- وإن غلب عليها الفقر- في مدن غرب تركيا.

وقد فر معظم النازحين الأكراد إلى المراكز الحضرية في الإقليم، فتضاعف عدد سكان ديار بكر من ٤٠٠ ألف نسمة في الثمانينيات إلى أكثر من مليون نسمة في منتصف التسعينيات. وهناك العديد من حالات مشابهة لمدن أخرى في الإقليم شهدت نموًا كبيرًا في تعدادها بسبب الحرب. ولما كانت المدن الكائنة جنوب شرقي تركيا تعاني أصلاً من فقر شديد في الأرصدة والقدرات البشرية والمعرفة التكنولوجية والبنية التحتية، فقد تسبب الضغط السكاني المتزايد في المزيد من تدهور مستويات المعيشة فيها. وأدى التنافس المحتدم على الموارد الشحيحة إلى تغيير قواعد الاشتراك فيما اعتبر دائمًا مجتمعات حضرية يمكن التحكم فيها وتقوم على مبادئ الثقة المتبادلة والالتزامات المتعارف عليها. لقد

تجاهلت حكومات ذلك الوقت الأوضاع في المدن الكردية حيث أنكرت أساسًا وجود نزوح سكاني. فقد فشل سياسيو أنقرة، الذين أصبحوا منشغلين بالحرب على الإرهاب، في دعم البلديات لمواجهة مشكلة اللاجئين. وهو ما دفع البلديات إلى اللجوء للحلول غير الرسمية مثل القبول ببناء الطوابق المرتفعة في قلب المدن ذات معمار القرون الوسطى. لم تكن ديار بكر في منتصف التسعينيات مكانًا طيبًا: فوجود وحدات مكافحة الإرهاب كان ملموسًا، ودوريات الشرطة المدرعة تجوب الشوارع، وحراس القرى في رداء الميلشيات غير النظامية يجولون في الطرقات، بينما يوجه رجال الشرطة والجيش فوهات المدفعية الثقيلة صوب المارة. وكانت الأنشطة التجارية تتوقف بعد المغرب فيخيم صمت رهيب على المدن المظلمة المكتظة بسكانها، بينما الدخان المنبعث من الإطارات المحترقة يحرق العيون والأنوف. أما في الأزقة الضيقة فتشكل جريمة الشارع والدعارة الإجبارية والأطفال والمتسولون المشهد الكئيب للحياة اليومية في المدينة.

فر الأكراد إلى الذين لهم صلات عائلية بغرب تركيا والمراكز الصناعية فيها، حيث حاولوا بناء حياة جديدة في الضواحي العشوائية. وبالنسبة للمهاجرين الأوائل من الريف إلى الحضر فقد استقروا في المدن بعدما باعوا بعض أراضيهم أو ماشيتهم، واستمروا في الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وإنسانية مع القرى التي نشأوا فيها. وبمجرد أن أقاموا بالمدينة بادروا ببناء بيوت صغيرة على الأراضي العامة وتحولوا بالفعل إلى أصحاب منازل، وقفزوا درجة على السلم الاجتماعي والتحقوا بالطبقات المتوسطة الآخذة في النمو. أما الأكراد النازحون في الثمانينيات فقد أنقذوا أنفسهم بالكاد من الدمار المادي، فلم يمتلكوا إلا ما تمكنوا من الإفلات به من موطنهم، كما لم يتبق لهم مجتمع قروي يمكنهم اللجوء إليه في أوقات الشدة. ولقد تغيرت سوق الإسكان في اسطنبول تغيرًا كبيرًا وانتقلت من إسكان الاعتماد على الذات والاندماج الفعلي في المعمار الحضري الرسمي إلى إنتاج رأسمالي بدائي للفضاء الحضري، فجماعات المافيا

كانت تبني بطرق شبه رسمية وتبيع العقارات بأسعار مبالغ فيها للمهاجرين القادمين. أما الأكراد الوافدون فلم يكن معهم سوى القليل من المال، كما لم تكن لديهم المهارات الكافية لتحقيق النجاح في الاقتصاديات الحضرية بغرب تركيا. وبعضهم فقط هو الذي كان يتلجلج بالتركية. وتسببت أعدادهم الكبير في أن أصبح للفقر في غرب تركيا وجه كردي. مع ذلك نجح الكثيرون منهم في إنشاء أعمالهم الخاصة وضمان التعليم لأبنائهم، ما وضع الأساس لصعود جيل شاب من الأكراد والكرديات المتعلمين جيداً والواثقين من أنفسهم، والذين سرعان ما سيدخلون التيار الرئيسي في المجتمع التركي.

وبفضل الصلات الأسرية أو السياسية وجد عشرات الألوف منهم طريقه إلى بلدان أوربا الغربية، مثل ألمانيا وفرنسا والسويد، وحصلوا على حق اللجوء السياسي. وسرعان ما أدرك أكراد الشتات أن تعبئة التأييد لحقوق الأكراد تتطلب تشكيل جماعات للضغط على الحكومات الأوربية والإدارة الأمريكية. وبسبب الحرية النسبية التي تمتع بها أكراد الشتات (في أوربا الغربية أولاً، ثم في غرب تركيا حتى نهاية التسعينيات) نشأت هوية كردية أكثر ثقة بالنفس، مع شبكة من المؤسسات أطلق عليه "كردستان الأوربية" أو "كردستان المفترضة" (Ayata 2008). فأنشئت محطات التلفزة والإذاعة الكردية، المراكز الثقافية، "المشروع الكردي لحقوق الإنسان"، المنظمات النسائية، وحتى "الهلال الأحمر الكردي". ويتعاطف الكثير من هذه المؤسسات، وإن لم يكن كلها، مع حزب العمال الكردستاني. ونظراً لأن الحرب قد دمرت قواعد الهوية الكردية ذات الطابع الإقطاعي، فإن التعبئة القومية وخبرة الاقتلاع والنفي قد خلقت شعوراً حديثًا بالكردية عابرة الحدود الوطنية.

كما بدأ تعاقب في الأحزاب الكردية القانونية عام ١٩٩٠ عندما تركت مجموعة من أعضاء البرلمان الأكراد الحزب الديموقراطي الاجتماعي، وأنشأوا حزب العمل الشعبي. وهو ما شكل أداة مهمة في التعبئة السياسية والتحديث. وعلى الرغم

من قيام المحكمة الدستورية بإغلاق الأحزاب الكردية واحداً بعد الآخر، وبالرغم من أن أول نائبة كردية (ليلى زانا) قد سُحبت من منبر البرلمان وجردت من الحصانة عندما تجرأت وحيت المجلس باللغة الكردية.. فإن تلك الأحزاب قد وفرت أساساً ما للنشاط السياسي القانوني للأكراد. واتضح هذا بشكل خاص حينما فاز حزب الديموقراطية الشعبية الموالي للأكراد في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٩ بمناصب العمد في معظم المدن الكردية، حيث نشأ فضاء سياسي جديد خارج كل من الصراع المسلح والتهميش. ولكن الطريق كان طويلاً قبل بلوغ هذا الانفراج النسبي عند نهاية العقد.

سياسة خارجية بلا رؤية: كانت السياسة الخارجية محدودة في وقت كان الجيش التركي منخرطاً في القتال ضد مواطنيه في الشرق الكردي، وكانت الدولة الحارسة هي التي تدير المشهد السياسي، بينما تحول السياسيون المنتخبون على الأقل إلى كومبارس محدودي الأدوار، إن لم يكونوا مجرد دُمى في أيدي الحراس. وفي ظل غياب أية رؤية من النوع الذي صاغه أوزال لدور تركيا في النظام العالمي الجديد الناشئ، وفي ظل تعاقب وزراء محدودي الكفاءة على وزارة الخارجية، أصبحت اليد العليا للجهل والاضطراب. وفي تكرار لما كان عليه الحال في أوائل الثمانينيات لم يرَ الحراس أحداً في العالم سوى الأعداء، سواء في الشرق أم في الغرب، ومن ثم بُنيت خيارات السياسة الخارجية على التصورات الخاصة بالتهديد والمواجهات الصفرية. ففي ديسمبر ١٩٩٥ كانت تركيا على حافة دخول الحرب مع اليونان بسبب النزاع على صخرة إميا/ كارداك قبالة الساحل التركي على البحر المتوسط. وتضررت العلاقات مع سوريا وإيران بسبب اتهامهما بدعم حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن الخلاف مع سوريا بشأن استخدام مياه نهر الفرات. ومن المفروغ منه أن العلاقات مع الجماعة الأوربية لم تكن في أحسن أحوالها.

مع ذلك لا يمكن القول بأن كل شيء على جبهة السياسة الخارجية كان قاتماً.

فالعلاقات مع الجيران الذين توجد معهم "صراعات منخفضة الكثافة – مثل بلغاريا وجورجيا وأذربيجان- كانت جيدة بشكل عام مدعومة بنمو العلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري والأمني. كما أصبحت روسيا شريكًا تجاريًا رئيسيًا لتركيا. وكذلك بدء سريان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية. وبالنسبة للتقارب التركي مع إسرائيل فقد جاء نتيجة لعدة عوامل. أولها أن طرح الرئيس جورج بوش الأب لمشروع الشرق الأوسط بالتوازي مع عملية "عاصفة الصحراء"، قد أُجهض بسبب عدم اكتمال الحملة ضد صدام حسين، الأمر الذي ترك تركيا مع جار عراقي أصبح أكثر عدوانية عن ذي قبل، إلى جانب تناقص أصدقائها في العالم العربي. كما أن زيادة التوتر في العلاقات مع إيران وسوريا قد دفع تركيا باتجاه الحليف الوحيد المتبقي للولايات المتحدة في الإقليم. وأخيراً زالت وصمة التعاون مع إسرائيل بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع "اتفاق أوسلو" بين رابين وعرفات عام ١٩٩٣. وكانت تانسو شيلر هي أول رئيس وزراء تركي يزور إسرائيل، وقد روج للزيارة وقتها كالتزام تركي عام بدعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن الزيارة قد أرست أسس "الشراكة الاستراتيجية" التي ستستمر في العقد التالي.

وعلى الرغم من أن التقارب التركي الإسرائيلي قد صاحبته زيادة كبيرة في التجارة الثنائية (تضاعفت أربع مرات في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥) مع بعض المبادرات الثقافية والتعليمية، فسرعان ما اختطفت الدوائر الأمنية والاستخبارية هذه العلاقات وشكّلتها على أساس تصور مشترك للتهديد الاستراتيجي يتمثل في الحكومات العربية والأقليات الجامحة. لم تكتفِ شيلر في زيارتها بالتأكد من تنفيذ صفقات السلاح التي ستزود الجيش التركي بأسلحة ملائمة لضرب المتمردين الأكراد، وإنما دشنت أيضًا مرحلة من التعاون بين استخبارات البلدين، والتي ستثمر فعليًا فيما بعد باعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. ولم يتوقف التعاون عند التهديدات الأمنية المباشرة، إذ

تم التفاهم مع أقسام من اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة لمنع تمرير قرارات في الكونجرس تعترف بوقوع مذابح الأرمن. وقد أثارت الشراكة شعوراً بالسخط، حيث يخضع كل من الفلسطينيين والأكراد لأشكال متماثلة من العنف والقمع في البلدين. وكان حزب الرفاه الإسلامي من أكثر المنتقدين حدة، فمثلما يمكن أن تفعل أية حركة إسلامية أخرى، استخدم الحزب اتفاق الشراكة الاستراتيجية لفضح العلاقة مع إسرائيل وتوجيه النقد للجيش والأحزاب الموالية لإسرائيل مثل حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو شيلر، وقام بتعبئة أنصاره في فاعليات تذكر بمعاناة المسلمين في القدس. غير أنه بمجرد دخول أربكان زعيم الحزب في ائتلاف مع شيلر عام ١٩٩٦ لم يخفض فحسب لهجته المعادية للصهيونية- مراعاة للحراس ومتناقضاً مع معتقداته السياسية- بل وقع أيضاً المزيد من الصفقات العسكرية مع إسرائيل.

أما الاستثناء الثاني، والأكثر إثارة، فقد كان بدء سريان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥، وهو الوقت بالضبط الذي كانتْ فيه تركيا واليونان على وشك تعبئة أساطيلهما وقواهما الجوية استعداداً للحرب في بحر إيجة بسبب النزاع على صخرتين. ولعل كون الصراع الذي تم تجنبه بصعوبة بالغة لم يعطل الاتحاد الجمركي يعد شهادة على الطبيعة طويلة الأمد للقرارات داخل الجماعة الأوربية. كانت اتفاقية أنقرة للشراكة مع تركيا قد وضعت جدولاً بدأ عام ١٩٦٣ للانضمام التركي التدريجي للسوق الأوربية. وبالفعل في العام ١٩٧٣ تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية ذات المنشأ التركي، ثم اكتملت المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٥. وعند نهاية هذه الفترة، والتزاماً من تركيا بالإطار الزمني المتفق عليه قبل ثلاثة عقود، قامت تركيا بإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الآتية من الجماعة الأوربية، ودخلت الاتحاد الجمركي- لتكون الدولة غير العضو الوحيدة التي تفعل ذلك- ومن ثم كانت هذه خطوة مهمة نحو الاندماج الاقتصادي الكامل والعضوية الفعلية.

وبالنسبة للاقتصاد التركي كانت هذه خطوة كبيرة على طريق إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة وعولمة الصناعة التركية. هكذا كان الاتحاد الجمركي بمثابة شعاع للضوء في أوقات محبطة.

محاربة الإرهاب:

الدولة الحارسة في غرب تركيا

في العام ١٩٩٣ قررت حكومة شيلر قهر القوميين الأكراد باستخدام كل الوسائل المتاحة. ومنذ هذا الوقت أصبح البلد منقسمًا بالفعل إلى منطقتين متمايزتين لكل منهما تدابير قانونية وإدارية خاصة: ففي الغرب الذي يغلب عليه السكان الترك وفي محافظات وسط الأناضول، وفي المناطق الساحلية على البحرين الأسود والمتوسط.. وجدت إدارة مدنية، وعلى الرغم من استمرار انتشار التعذيب وسوء المعاملة لمن هم تحت قبضة الشرطة، فقد كان معظم السكان قادرين على مواصلة حياتهم اليومية العادية. أما المحافظات الكردية في الجنوب الشرقي فقد عرفت حالة طوارئ متواصلة. فالمحافظات كان يحكمها "حاكم إقليم حالة الطوارئ" المخول- نظريًا على الأقل- بالتنسيق بين وحدات مكافحة الإرهاب المختلفة. وكان رجال الدرك يفتشون الحافلات- الوسيلة الرئيسية للمواصلات العامة وقتذاك- قبل دخولها الإقليم، ثم يتم إيقافها ثانية كل ٥٠ كيلومترًا على الأقل. وكان على المسافرين إبراز بطاقات الهوية عند كل نقطة تفتيش. أما الرحلات الجوية القليلة للخطوط الجوية التركية فكان لابد أن تتوقف في مطار أنقرة حيث يتم إخضاع المسافرين لتحريات خاصة والتحقق من هوياتهم. وبالرغم من هذا فقد اندلع العنف في إقليمين آخرين بالبلاد. وإذا كانت الحرب الكردية قد أزهقت أرواحًا أكثر من غيرها، فقد استهدفت المذابح العلويين أيضًا في شرق تركيا وفي اسطنبول نفسها. وهكذا تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البلد بأكمله، بما فيها أقاليم بحر إيجة السياحية التي بدا عليها السلم ظاهريًا.

مذابح العلويين- سيفاس وغازي : في يوم الثاني من يوليو ١٩٩٣ وصل إلى بلدة سيفاس شرق الأناضول شيوخ العلويين ومثقفوهم وفنانونهم والعديد من المواطنين من جميع أنحاء تركيا. كانت المناسبة هي مهرجان خطابي وغنائي في ذكرى الشاعر الأسطوري بير سلطان عبد الله من القرن الخامس عشر، والذي يعتقد أنه كان من أبناء سيفاس. ويعقد هذا المهرجان بانتظام منذ سنين طويلة، ولكن راعيه هذا العام كان وزير الثقافة من الحزب الديموقراطي الاجتماعي فكري صغلار. كما رحب الحاكم أحمد كرابيلجين بعزيز نيسين الكاتب الاشتراكي الملحد ومترجم "آيات شيطانية" لسلمان رشدي، وهو ما اعتبره الإسلاميون في حزب الرفاه استفزازاً. وقبل بدء المهرجان بأسبوعين امتلأت البلدة بكميات كبيرة من المنشورات التي اتهمت نيسين بأنه عدو الدين ووصفته بالكلب الذي لن يجرؤ على زيارة سيفاس. وحثت المنشورات المسلمين على الانضمام "للجهاد" ضد الكافرين وعزيز نيسين والحاكم الذي دعاه متحدياً الإرادة الشعبية. وبمجرد وصوله تجمعت حشود حول المساجد قام بتنظيمها أعضاء حزب الرفاه والمجلس البلدي.

اقتحم المحتجون الحفل الافتتاحي في المركز الثقافي، غير أن الشرطة تدخلت واستخدمت القوة لتفريق المهاجمين. وعندما غادر الضيوف المكان متجهين إلى فندق ماديماك بوسط المدينة أخذ حشد من عدة آلاف في الزحف باتجاه الفندق مرددين الهتافات ضد عزيز نيسين. وبوصول الحشد إلى الفندق قاموا أولاً بإحراق السيارات الموجودة بالمدخل وقذفوا الأحجار على النوافذ. ولساعات ظل مئات من الناس محاصرين في الفندق، بينما هرع المنظمون والحاكم إلى مهاتفة أنقرة طلباً لمدد من قوات الجيش أو الشرطة. وبعد مرور خمس ساعات من الحصار، أدرك المهاجمون أنهم لا يواجهون أية مقاومة عملياً من قوات الأمن فبدأوا في قذف نوافذ الفندق بالزجاجات الحارقة. ومع انتشار النيران فقد ٣٥ شخصاً أرواحهم حرقاً أو اختناقاً. وكان من بين القتلى مغنون شعبيون وشعراء

كبار. وتمكن عزيز نيسين وخمسون شخصًا آخرون من الفرار، غير أن رجلاً في فريق الإطفاء هاجمه ودفعه باتجاه الجمهور، لكن الشرطة تدخلت هذه المرة وأنقذته من الجمهور الغاضب.

وعلى الرغم من اتصال الحاكم شخصيًا برئيس الأركان الجنرال دوغان جوريس فإن الفرقة المرابطة في المدينة وقوامها ٦ آلاف جندي لم تتدخل لتفريق المحتجين. كما علم أن كلاً من تانسو شيلر رئيسة الوزراء، والرئيس سليمان ديميريل، ورئيس الأركان.. قد أُخطِروا بالموقف المتفاقم، إلا أن الدعم لم يأتِ. وزعم شهود عيان فيما بعد أن الشرطة وفرق الإطفاء امتنعت عن القيام بشيء. وبينما حاولت رئيسة الوزراء والرئيس التقليل من شأن المذبحة افتتحت قضية في محكمة أمن الدولة بأنقرة في العام نفسه. وكان المدعي عليهم مسئولين محليين في حزب الرفاه، ودافع عنهم وزير العدل السابق شوكت كازان. وتلقى المتهمون جميعًا عقوبات بالسجن مخففة للغاية بالنظر إلى جسامة الجرم المرتكب. وأعيدت المحاكمة بعد نقض المحكمة الدستورية للحكم، فحكم على ٣٣ متهمًا بالإعدام لكنها خُفضت آليًا بعد إلغاء عقوبة الإعدام عام ٢٠٠٢.

لقد ارتكبت مذبحة سيفاس في وضح النهار، حيث عمل مرتكبوها بحرية، وظل حزب الرفاه يدافع عنهم حتى بعد أدينوا بالجرم وأصبحت الأحكام نهائية. ويتوجه علويون كثيرون باتهام صريح للإسلاميين بقتل إخوتهم في المعتقد. وبعد هذا بوقت طويل بدأوا يتساءلون: لماذا سمح جهاز الدولة كله بارتكاب هذه المجزرة؟ وكانت الإجابة من النوع الذي تقشعر له الأبدان: يبدو أنها كانت مؤامرة أخرى للدولة الحارسة في إطار استراتيجيتها بتحويل الجيران إلى أعداء. وفي هذه المرة كان الهدف هو دفع العلويين دفعًا لمحاربة الإسلاميين الذين أصبحوا يعرَّفون وقتذاك على أنهم العدو الأول الجديد للدولة.

بعد الانتخابات المحلية في مارس ١٩٩٤ أصبح حزب الرفاه الإسلامي يحكم بعض المدن التركية الكبرى، مثل اسطنبول وأنقرة بل وحتى ديار بكر. وبالرغم

من أن الحزب كان في المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية في معظم المدن، فإن التمزق بين الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية والمحافظة هو الذي سمح لمرشحي حزب الرفاه بالحصول على مناصب العمد، على الرغم من أصوات الحزب كانت تدور حول ٢٠٪ فقط. كما أدى التمزق نفسه إلى أن يصبح حزب الرفاه الحزب الأكبر في البلاد رغم حصوله في الانتخابات العامة سنة ١٩٩٥ على ٢١٪من أصوات الناخبين. وأدى السقوط المفاجئ للسلطة في أيدي الإسلاميين إلى إثارة القلق ليس في الجيش وحده، وإنما أيضًا وسط الـ ٨٠٪ من الناخبين الذين لم يصوتوا لحزب الرفاه، وبالتأكيد كان العلويون من بينهم.

ومن ثم حينما وقع اعتداء آخر على العلويين في حي غازي باسطنبول لم يكن هذا مفاجأة للكثيرين. في هذه المرة بدت الصلات بين الدولة والجناة أوضح بكثير، ولكن وسائل الإعلام الرئيسية اختارت أن تتجاهل هذه العلاقات وتصوير حادثة غازي على أنها حالة من التدابير التي لا يمكن تفاديها في مواجهة التمرد الكردي والإرهابيين. كان حي غازي قد نما منذ أواخر الثمانينيات كأحد الأحياء الرئيسية للعلويين في اسطنبول. فقد عاش حوالي ٣٥ ألف علوي- كثير منهم مهاجرون محدثون قدموا من المناطق الكردية- في الحي المكتظ بالسكان وذي الطوابق العالية والفضاء العام القليل. كانوا فقراء، كما شعر الشباب منهم خاصة بالإقصاء والحرمان على أيدي البلدية التي يسيطر عليها حزب الرفاه السني. ونظرًا للشك في انخراطهم بالمنظمات الاشتراكية، ولأن الكثيرين منهم أصولهم كردية، كانوا يتعرضون للتحرش المستمر من جانب ضباط الشرطة الذين يركزون على تفتيش وإذلال الشباب منهم. وربما أحنق أهل غازي أكثر من أي شيء آخر ذلك التواجد الكثيف للشرطة في حيهم الفقير، بينما تشح كل خدمات الدولة الأخرى.

وبدأت أعمال الشغب تتجمع عندما لقي ناشط اشتراكي حتفه وهو في قبضة الشرطة. وفي ١٢ مارس استهدف مهاجمون من سيارات المقاهي والمحلات بوابل

من الرصاص في وضح النهار، مما أدى إلى مصرع شخصين وإصابة أكثر من خمسة وعشرين. وقد لفت انتباه السكان أن الشرطة المنتشرة في كل وقت آخر عجزت عن التدخل. فبدأت الجموع الغاضبة تحتشد عند حوالي منتصف الليل، في وقت أخذ المسئولون المحليون يتصلون بالحكومة المركزية كي تقوم بأية لفتة لإنهاء التوتر. ولكن مثلما حدث مع سيفاس، لقيت هذه المحاولات آذانًا صماء. وفي أثناء الليل أقيمت المتاريس وأضرمت النار في الإطارات.وبقدوم الصبح أصبح عدد المتظاهرين بالآلاف، معظمهم من أهل الحي، وانضم إليهم آخرون من مناطق بعيدة. واجهتهم الشرطة بمدافع المياه والبنادق والدبابات. قاد النشطاء المتظاهرين الغاضبين، وهتفوا بشعارات ضد الشرطة التي اتهموها بعمليات القتل: "أخرجوا الشرطة من غازي"، "غازي ستكون مقبرة الفاشية". كما ألقى بعض الصبية قنابل حارقة. ولكن الشرطة بدلاً من أن تتراجع، ردوا بالذخيرة الحية مستهدفين الجمهور، فلقي ١٥ متظاهراً مصرعهم. تقول الصحفية أليسا ماركوس، وقد كانت شاهدة عيان: "دوّت أصوات الرصاص حولنا، وفجأة أطبقت الشرطة على الشوارع من الجانبين، وأخذوا يطلقون النار وهم يَعْدُون. أخذنا ساتراً وراء بيت تحت البناء ورفعنا تصاريح الصحافة بأيدينا، وأخذنا في الصياح : نحن صحفيون. تجاوزَنا رجال الشرطة وأخذوا يطلقون الرصاص على أناس لا نستطيع رؤيتهم" (Marcus 1996: 25).

أما المسئولون الذين اتهمتهم الصحافة فيما بعد برفض الاستجابة لنداءات التحذير من القادة المحليين، فكان من بينهم قادة بارزون مثل خيري كوزاكتش أوغلو حاكم اسطنبول وهو الحاكم السابق لإقليم حالة الطوارئ. ووجه الاتهام كذلك إلى محمد أغار على رأس قوات الشرطة القومية ومهندس استراتيجية مكافحة الإرهاب في حكومة شيلر، وأيضًا نجدت منزير قائد شرطة اسطنبول. وقد اتهموا بالتآمر فعلاً في العقد الأول من القرن الجديد لكن التهم أسقطت عنهم فعليًا. وسيزعم فيما بعد أحد رجال الشرطة الذين حوكموا وأدينوا بالقتل

أن أوامر إطلاق الرصاص قد جاءت من أولئك المسئولين، بينما تفيد شهادات أخرى أن ذلك الثلاثي كان يوجه العمليات، ومع ذلك لم تثبت حتى الآن صحة تلك الادعاءات.

محاكمة مانيسا وحالة حقوق الإنسان : أصبح واضحًا يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥ مدى الوحشية الذي بلغته الحرب الكردية واستراتيجية الدولة في مكافحة الإرهاب، ففي هذا اليوم ألقت الشرطة القبض على ١٦ مراهقًا في بلدة مانيسا بمنطقة بحر إيجة. اتهمتهم الشرطة بكتابة الشعار التالي على قطار شحن "لا لرسوم التعليم" و"بكتابة شعارات سياسية على الجدران، وتوزيع منشورات غير قانونية، وإلقاء زجاجات مولوتوف، والانضمام لمنظمة غير قانونية".وعلى مدى الأيام القليلة التالية للقبض عليهم قامت الشرطة في قسم مكافحة الإرهاب في مانيسا بتعذيب الستة عشر ولدًا وبنتًا، وكان أحدهم في الرابعة عشرة من عمره. كان حسين كوركت في الصف الثاني بمدرسة الإلكترونيات، وقد مكث في الحبس ثلاثة أشهر ونصف، وحينما طلب منه في المحكمة أن يصف التعذيب الذي تعرض له طلب أن يتحدث إلى القاضي على انفراد لأنه يخجل من الحديث عن هذا علنًا. ولم يشفَ من هذه الصدمة إلا بعد عشرة أعوام من العلاج النفسي. وكان جزءًا من العلاج أن يكتب رواية مبنية عن معاناته هو ورفاقه، وقد نشرت بالفعل عام ٢٠٠٧. وجاء وصفه لمواجهته الأولى مع المحققين من النوع الذي تقشعر له الأبدان: "كان أرطغرول صامتًا. وحينما فشل الشرطي في الحصول على إجابة قبض على شعره وضرب رأسه في لوحة معدنية على الجدار. وبعد انتظار لثوان قليلة رفع الشرطي الشريط الأسود عن عيني أرطغرول ببطء، فرأى رجلاً ممتلئًا قوي البنيان، أجعد الشعر. أحنى الشرطي رأس الفتى في مواجهة اللوحة المعدنية لمنعه من رؤية شيء سواها. وبدأ في سبه "اقرأ.. اقرأها يابن العاهرة. كان المكتوب على اللوحة "فرع مكافحة الإرهاب. كان الفتى قادرًا بالكاد على الهمس بالكلمات. "لقد قرأتها" (Korkut 2007).

وأثناء بقاء الفتية في الحجز حصل الآباء على إذن بالزيارة بعد التماسهم للنيابة كما عملوا على مساعدة صبري إرغول عضو البرلمان عن مانيسا والمنتمي لحزب الشعب الجمهوري. عرف الآباء من النظرة الأولى أن أبناءهم تعرضوا للتعذيب. وزار إرغول مكتب تحقيقات المدعي العام، وتحدث مع كبير المحققين الذي أفصح له عن سابق خدمته في الجنوب الشرقي، وقال إن الصِّبية كانوا متعاونين بشكل كبير ومن ثم كان يجب أن يلقوا معاملة أفضل. وحينما سمع إرغول صيحة تبعها صوت مارشات عسكرية عثمانية، ترك الغرفة وحاول معرفة من أين أتت الصرخة. وبالصدفة لمح من باب مفتوح الأولاد والبنات في غرفة التحقيق. كان بعضهم يرقد على الأرض بينما أجبر الباقون على الجلوس على دِكة ويستجوبهم شرطي في ثياب مدنية.

تبع هذا سلسلةٌ من القضايا: فتح المدعي العام تحقيقات مع عشرة من رجال الشرطة تورطوا في استجواب يونيو ١٩٩٦. ولكن مع تحدي المتهمين السافر لمذكرات الاستدعاء برأ المدعي العام ساحتهم لعدم كفاية الأدلة. ولكن المحكمة العليا نقضت هذه التبرئة مرتين وعاقبت المتهمين من الشرطة بعقوبات بلغ مجموعها ٨٥ سنة. غير أن هذا كان جانبًا واحدًا فقط من الصراع القانوني: فقد حوكم الصبية أمام محكمة أمن الدولة بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية، وصدر الحكم عام ١٩٩٧ بإدانة عشرة منهم وعوقبوا بالحبس حيث بلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقهم ١٢ عامًا. ولكن المحكمة العليا أمرت بإعادة المحاكمة، ومن ثم مهدت الأرض لتبرئة جميع المتهمين في أكتوبر عام ٢٠٠٠. وبنت المحكمة قرارها على أن الأدلة التي سُمِعت في المحكمة قد استخلصت باستخدام التعذيب. وفي أبريل ٢٠٠٣، أي قبل ثلاثة شهور من الفترة القانونية لسقوط التهمة عن رجال الشرطة رفضت المحكمة العليا النقض الذي تقدموا به، وتم سجنهم أخيرًا، أي بعد ثماني سنوات من ارتكابهم الجريمة.

كانت محاكمة مانيسا صدمة بمعنى الكلمة. فالكثير من المواطنين الأتراك

العاديين كانوا على استعداد للاعتقاد بأن الحرب في الجنوب الشرقي كانت ضد متمردين قساة، أرادوا قتل "أطفالنا" وتقسيم بلدنا. ولكن حينما وصل إرهاب الدولة إلى مدينة مانيسا المزدهرة، التي تبعد نصف ساعة بالسيارة من أزمير ثالث أكبر المدن التركية وتتمتع بشواطئها السياحية على بحر إيجة، فقد أصاب هذا بالصدمة حتى الصحف والمعلقين الأكثر تعصبًا قوميًا. فلم يسبق قط أن طال التعذيب وجوهًا "بريئة" كتلك، ولم يحدث من قبل أن قبض على مرتكبي التعذيب وأيديهم ملطخة بالدماء، كما لم تكن العلاقات بينهم وبين القضاة بمثل هذا الوضوح. وقد انتشرت على أوسع نطاق صورة النائب صبري إرغول وهو واقف أمام قسم شرطة مانيسا ومكتوب تحتها "هناك تعذيب في هذا المكان". وحرص العشرات من الصحفيين والفنانين والشخصيات العامة على حضور المحاكمات، كي يتأكدوا بأنفسهم من عدم إفلات المجرمين، وإخراج "الأطفال" بالفعل من السجن. أما حسين كوركوت طالب مانيسا الذي تمزقت حياته بين مقعد قسم الشرطة ومقعد المحكمة، فقد أعطى روايته عنوانًا يعبر عما يخشاه الكثيرون: "الحريق طال مانيسا أيضًا".

النكسة الأولى للحراس، حادثة سوسورلوك: في يونيو ١٩٩٦ وصلت إلى الحكم أكثر الحكومات الائتلافية شؤمًا في العقد الذي نتحدث عنه، وهي حكومة حزب الرفاه الإسلامي مع حزب الطريق القويم. فمع تنصيب زعيم الإسلام السياسي المناهض للعلماني نجم الدين أربكان كرئيس لوزراء تركيا، وتعيين أول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا تانسو شيلر نائبة لرئيس الوزراء، كان لا بد أن تمر هذه الحكومة بالصعوبات. ففي ٥ نوفمبر وقعت حادثة على الطريق في بلدة سوسورلوك جنوب شرقي البلد، وقتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح واحد. والثلاثة هم: عبد الله جاتلي القومي المتطرف قاطع الطريق والقاتل المأجور وعضو الذئاب الرمادية (ميلشيا يمينية غير نظامية) وأحد رجال المافيا ومهربي المخدرات منذ السبعينيات، وعشيقته العارضة غونجه أوس، وكان معهما الضابط الكبير حسين

كوجداغ مدير مركز التدريب بشرطة اسطنبول. وكان جاتلي مطلوبًا من قبل الدولة رسميًا لاتهامه بجرائم قتل، بينما كان من المتعاونين مع الشرطة، وقد وجد معه جواز سفر سليم ولكن باسم شخص آخر. فقد كان العقل المدبر لعمليات الكوماندوز لاغتيال أكثر من مائة رجل أعمال كردي عام ١٩٩٤ يشك في تعاونهم مع حزب العمال الكردستاني. أما كوجداغ فهو شخصية غامضة وله سجل متناقض، فقد كان من النشطاء اليساريين في الشرطة قبل وقوع الانقلاب، ولعب دورًا رئيسيًا في منع تفاقم أحداث غازي، لكنه في الوقت نفسه كان موضع ثقة كبيرة عند المافيا الفاشية، كما كان رئيسًا لشرطة سيفرك في الثمانينيات. أما الشخص الوحيد الذي تبقى على قيد الحياة بعد حادثة السيارة فهو سيدات بوجاك وهو من لوردات الحرب الأكراد بمركز سيفرك بمحافظة أورفا في الجنوب الشرقي. كما كان أيضًا زعيم قبيلة بوجاك وقائد وحدة "حراس القرى" التي لعبت دورًا رئيسيًا في استراتيجية الدولة في مكافحة الإرهاب، وقد أصبح سيدات الحاكم الفعلي لسيفرك، وعضوًا في البرلمان عن حزب الطريق القويم.

هكذا افتضحت أمام الرأي العام أسرار أكثر من عقد من العمليات السرية والتخريبية. فكيف نفسر هذا التواطؤ بين قاتل مأجور- مطلوب لدى السلطات - وشرطي ذي سجل غامض وسياسي له جيش خاص، والذين جمع بينهم شيء واحد: دورهم في العمل للدولة ضد حزب العمال الكردستاني باستخدام أساليب القتل والترهيب خارج القانون.. والتي لا تستطيع الدولة القيام بها. وحاولت تانسة شيلر الدفاع عن عبد الله جاتلي عند نظر السؤال في البرلمان عن حادث سوسورلوك بكلمات أصبحت مأثورة الآن: "إن أولئك الذين استخدموا السلاح أو عانوا الجراح من أجل هذه الدولة سوف نذكرهم بأكثر درجات الاحترام. إنهم رجال شرفاء عملوا من أجلنا" (Milliyet, 27 November 1996).

وبهذا الدفاع المتعجل عن قاتل ومهرب مخدرات، تكون شيلر قد وضعت النهاية لعملها السياسي. كما تعرض حزبها لمزيد من الإهانة بسبب تورط وزير

داخليتها وخبير مكافحة الإرهاب محمد أغار في التحقيقات وإجباره على الاستقالة بالفعل.

لقد كشف عدد من التحقيقات والأسئلة في البرلمان والقضايا في المحاكم، عن بعض الشبكات السرية والقليل من العملاء السريين والقتلة المأجورين. وقد وعد مسعود يلمظ رئيس الوزراء السابق واللاحق على تانسو شيلر بأنه سيضمن شخصيًا إجراء تحقيقات دقيقة في تلك الفضيحة. غير أنه حنث بهذا الوعد حينما قام أحد المهاجمين بالاعتداء عليه أثناء زيارته لبودابست في واقعة لم يعلن عنها. وفعل مثله كل المسئولين الآخرين، فبصرف النظر عن بضعة أحكام بالسجن لمن يحتلون مواقع دنيا في التسلسل القيادي، لم يتم المساس بأصحاب المواقع العليا. وفي سبتمبر ١٩٩٧ أطلق سراح معظم المتهمين من السجن. وبدا للمراقبين المدققين وقتها أن التهم شديدة الخطورة ومن ثم أعيق عمل المحققين حتى لا يكشفوا الكثير من المعلومات. عملت حكومة أربكان وشيلر بهمة لإيقاف التوسع في الجدل حول القضية، حتى على الرغم من الصور التي نشرتها الصحف في يناير ١٩٩٧ لعبد الله جاتلي بصحبة أفراد من قوات الفرقة الخاصة لمكافحة الإرهاب.

وفي فبراير ١٩٩٧ انزعج الكثيرون في تركيا من الموقف المتبجح لحكومة ائتلاف الرفاه- الطريق القويم، عندما قامت شيلر بالدفاع عن مجرمين متوحشين معتبرةً إياهم من أبطال الأمة، وكذلك بسبب قيام أربكان بالترويج لأجندة كفاحية- وإن غير متماسكة- في الداخل والخارج. فقد اتخذ "انفتاحه الإسلامي" على البلدان الإسلامية المجاورة- وخاصة إيران- طابع العلاقات الاقتصادية في البداية، واستلهم الكثير هنا من الخليط الذي صنعه أوزال بين الخطاب العثماني- الجديد والبراجماتية الاقتصادية. غير أن زيارته- بناء على مشورة سيئة- لليبيا وتعرضه للإذلال على يدي العقيد معمر القذافي أثارت غضب حتى أقرب مؤيديه. في طرابلس كان أربكان يتوقع أن يحصل من القذافي على الدعم

والثناء الأخوي لتوجهاته الإسلامية، وعلى إعلان جماعي التعاون عن منطقة اقتصادية مشتركة أساسها عملة إسلامية. ولكن ما حصل عليه بالفعل كان سيلاً من النقد المرير لسياسة تركيا الموالية لإسرائيل وفي قمع الأكراد الذين قال عنهم القذافي إنهم يستحقون دولة خاصة بهم. وهكذا مع تراجع مكانة أربكان إلى حد كبير، وانشغال شريكته في الائتلاف تانسو شيلر بمقاومة الاستجوابات البرلمانية حول ادعاءات بفساد كبير، بدت تركيا مرة أخرى أكثر شبهًا بدكتاتوريات العالم الثالث من كونها بلدًا له مستقبل أوربي.

لذلك لم يكن مفاجأة بالمرة ما قررته المفوضية الأوربية في المجلس الأوربي بلوكسمبورج ١٩٩٧ عندما أعلنت بدء مفاوضات الالتحاق مع بلدان وسط أوربا وقبرص، ولم تعترف بتركيا حتى كدولة مرشحة. كانت الصدمة كبيرة بالطبع، إذ إن الخطوة التالية المتوقعة بعد تحقيق الاتحاد الجمركي- وفقًا لاتفاقية أنقرة- كانت الاندماج الفعلي في السوق الموحدة وعضوية الجماعة الأوربية. وشعر الموالون لأوربا في تركيا باستياء خاص، لأن الدول المدعوة للعضوية لم تقتصر على البلدان الاشتراكية سابقًا والأفقر من تركيا، وإنما شملت أيضًا جمهورية قبرص التي مازال وضعها غامضًا. وقد تزامنت هذه الصدمة الأولى لآفاق تركيا الأوربية مع اكتشاف الإعلام التركي لجوهر المسألة الأوربية. إذ إن تحقيق الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥ قد نال اهتمام الخبراء ورجال الأعمال بالأساس، أما محررو الصحف فلم يعتبروها من مواد الصفحة الأولى. غير أن الرفض الذي وقع عام ١٩٩٧ أصبح موضوعًا رئيسيًا في الإعلام حيث خرجت المانشيتات الصحفية الانفعالية بأكبر الأبناط، واستهلك الموضوع ساعات من النقاش الطويل في البرامج التليفزيونية، فضلاً عن موجة من الكتب. هكذا أصبح الاتحاد الأوربي فجأة موضوعًا رئيسيًا في قلب الجدل والصراع المحلي، ومجالاً للاختلافات الحادة.

فاصل قصير لصوت الشعب: عندما بدأ المحامي إرغن جينمين مبادرة

المواطنة للاحتجاج على التردي الأخلاقي في الدولة والحكومة، ولتقديم السياسيين المتورطين في فضائح الأنشطة السرية لمكافحة الإرهاب إلى العدالة. وربما لم يكن المحامي صاحب المبادرة يتوقع مستوى التأييد الذي يمكن أن تلقاه هذه المبادرة. أصدر جينمين و"مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم" الرسالة المفتوحة التالية في الأول من فبراير ١٩٩٧ وانتشرت في الإعلام على أوسع نطاق:

"نحن مواطني الجمهورية التركية من الأغلبية المعتبرة صامتة. وقد استنتج البعض أن صمتنا يعني الإقرار بكل ما يحدث. ففي جانب هناك من ليس لديهم ما يقولونه، وفي الجانب الآخر هناك مجتمع لديه الكثير ليقوله ومع ذلك لاذ بالسكوت [...]. وإننا كمجتمع نرفض هذه المرة القيام بدور الأغلبية الصامتة. فبدلاً من أولئك الذين ينتهكون القيم، قيم الوطنية والعدالة والديموقراطية وسيادة القانون، ويتحدثون باسمنا، نريد هذه المرة أن نتحدث بأنفسنا. نريد إنهاء الدنس الذي غزا حياتنا. [...] وبدلاً من صور وأنباء المعاناة والتمزق، نريد أن نسمع أخباراً طيبة ومنيرة وجيدة. وبالرغم من التعقيد الذي تنطوي عليه كل هذه المسائل، فإن طلباتنا بسيطة.

"أحيلوا إلى العدالة أولئك الذين أنشأوا وأداروا التنظيمات الإجرامية. [...] لا تغطوا على القضايا والعلاقات القذرة بدعوى الحفاظ على أسرار الدولة. لا تقيموا وكالات للدولة تعمل ضد خير المواطنين.

"لا نريد لبلدنا أن يعرف دولياً ببلد القتلة الطلقاء، والقتل خارج القانون، واستضافة ٨٠٪ من مهربي المخدرات في العالم. نريد أن يتحقق كل هذا سريعاً، في سياق من حياة ديموقراطية وأساليب ديموقراطية. [...] إننا كجمع من تجار، متقاعدين، أصحاب أعمال، عمال، موظفين حكوميين، طلاب، فنانين ومهنيين.. أردنا توضيح تلك المسائل التي نضع تحتها توقيعنا" (Pulur 1997).

وطلب المنظمون من مؤيديهم أن يطفئوا الأنوار في بيوتهم لدقيقة واحدة عند

تمام الساعة التاسعة مساءً. ويعتقد أن عدد المشتركين في هذه الحملة الاحتجاجية قد بلغ قرابة الثلاثين مليون مواطن في منتصف فبراير. وفي بعض الأحياء خرجت النساء إلى الشوارع وهن يضربن قدورهن، بينما استخدم آخرون الصفافير والمشاعل. وكانت حملة "دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم" أول نشاط جماهيري في العصيان المدني، واحتجاجًا شعبيًا سلميًا وقويًا. وقد حاول الائتلاف الحاكم تسفيه الحملة، بل إن وزير العدل عن حزب الرفاه نزع الطابع الأخلاقي عن عمل المحتجين، وهو ما دفع المزيد من المواطنين للانضمام إلى الحملة. غير أنه قبل أن تتسع الاحتجاجات بما يدفع في اتجاه الكشف عن الشبكات السرية والتحقيق مع المجرمين الذين يحتلون مناصب رسمية، وتحدي الأوضاع القائمة، ما لبث حراس الدولة يختطفون الفضاء السياسي مرة أخرى.

انقلابات ما بعد حداثية

وانشقاقات في النظام (١٩٩٧-٢٠٠١)

أصبح المناخ السياسي مهتاجًا في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧، ومرة ثانية نشأت أوضاع الأزمة التي تفجرت سريعًا في كل اتجاه. فمن ناحية كانت هناك احتجاجات المواطنين. ومن ناحية أخرى شرعت البرامج الإخبارية والتقارير الخاصة في وسائل الإعلام الرئيسية في إثارة المخاوف من استيلاء وشيك للإسلاميين على الحكم. وسيطرت على العناوين الرئيسية أخبار وصور جماعة دينية سرية (طريقة "أكزميندي") لم يسمع أحد عنها من قبل بمن في هذا قادة الإخوانيات القائمة، ولكن الأمر تسبب في الاضطراب والقلق من جراء مسلكهم الذي يشبه أعضاء طالبان الأفغانية. وتصدرت "ليلة القدس" التي نظمها عمدة أنقرة (حزب الرفاه) يوم ٣٠ يناير كل نشرات الأنباء: فقد كانت حالة نموذجية للتعبئة والخطاب السياسي الإسلامي، حيث تضمن لمهرجان خطبًا نارية ضد "المؤامرة اليهودية" التي تحكم العالم، وضد إسرائيل، والدعوة إلى "النظام الإسلامي العادل"، فضلاً عن "تحرير" القدس. لم يكن هناك من جديد في هذه

الآراء. ولكن أحد المدعوين للقاء هو الذي جعله مثيراً لاستغراب أغلب الجمهور، ألا وهو محمد رضا بكري سفير الجمهورية الإسلامية. وبعد بضعة أيام اندفعت الدبابات في الحي في رسالة واضحة معناها أن الجيش مستاء للغاية.

انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ ما بعد الحداثي : في هذا اليوم تشاور أعضاء هيئة الأركان مع قادة الحكومة في اجتماع دوري لمجلس الأمن القومي. لم يكن هناك شك عند أربكان وشيلر في الإذلال الوشيك الذي سيلحق بهما، وبالفعل تم إبلاغهما أن "الرجعية الدينية" أصبحت تمثل الخطر الأكبر على وحدة تركيا وأن هناك تهديداً خطيراً بأن يختطف الإسلام الراديكالي الجمهورية. وعلى سبيل تقوية موقفهم عرض الجنرالات قصاصات صحف وصوراً، من بينها صور لجماعة أكزميندي المخيفة. وفي نهاية الاجتماع قدم الجنرالات قائمة بالإجراءات المطلوب من الحكومة اتخاذها. وفوق كل شيء طلب الجنرالات فرض رقابة صارمة على الإخوانيات الإسلامية وتقليص مدارس "الإمام الخطيب" الدينية والمقررات القرآنية وتهميش رأس المال "الأخضر" (رجال الأعمال المحافظون في الأناضول) وإغلاق محطات الإذاعة والتلفزة المعادية للعلمانية. وضمنت قيادة الجيش تنفيذ طلباتها بإنشاء هيئة إشرافية يترأسها نائب رئيس الأركان شفيق بير، وأطلق عليها "مجموعة العمل الغربية". وبالطبع تردد رئيس الوزراء في توقيع الوثيقة، والتي كانت تدعو إلى مراقبة والهجوم على هيئات كانت متحالفة بشكل طبيعي مع تقاليد "الرؤية الوطنية" للإسلام السياسي، ومع حزبه: الرفاه. وبعد أيام قليلة من الضغط المكثف الذي مارسته قيادة الأركان والإعلام الرئيسي، رضخ نجم الدين أربكان زعيم الحركة الإسلامية ووقع على خطة محاربة النزعة الإسلامية.

على النقيض من انقلاب ١٩٧١ فضل الجنرالات هذه المرة تشكيل سياسات الحكومة بطريق غير مباشر، أي بدون الاستيلاء على السلطة بأنفسهم. وخلال العامين التاليين لهذا التدخل نسقت "مجموعة العمل الغربية" عملية إعادة تنظيم

المشهد السياسي والثقافي والاقتصادي التركي بهدف إضعاف نفوذ الدين والنزعة الإسلامية. كما كان من ضمن المهمة أيضاً الترويج للجيش والقيم العسكرية. وركزت إجراءات عاجلة على القطاع التعليمي: مد التعليم الابتدائي الإجباري من خمس إلى ثماني سنوات (وهي الخطة التي كانت ستطبق عاجلاً أم آجلاً بغض النظر عن تدخل الجيش) وتم إلغاء الصفوف الثلاثة الأولى، ومن ثم إجراء تقليص كبير لنطاق وقوة وجاذبية هذه المدارس. وكان معظم هذه المدارس قد أنشئ بعد انقلاب ١٩٨٠ بطلب من الجنرالات بهدف تربية أجيال جديدة تتصف بالتدين بما يمكنهم من التصدي للشيوعية. والآن اعتبرت مثيرة للفتن وأغلقت بناء على طلب الجنرالات أيضاً.

وتعرضت الجامعات لما أدخلته قيادة الجيش والمسئولون المطيعون من نظام للخوف والجنون العسكري: فقد حظر رئيس مجلس التعليم العالي كمال جورو ارتداء الحجاب في جميع الجامعات. وطلب من الشرطة منع دخول الطالبات المحجبات إلى الحرم الجامعي بعد أن كن قادرات على الالتحاق بفصولهن في الفصل الدراسي السابق. وفي جامعة اسطنبول ابتكر نور سيرتر نائب العميد ما أطلق عليها "غرف الإقناع" وفيها تقوم أستاذة مختارة بعناية بإقناع الطالبات بعدم ارتداء أي شكل من أشكال الحجاب. ومن ترفض منهن خلع الحجاب لا يسمح لها بالتسجيل في الجامعة أو الالتحاق بالامتحانات. كانت أمي تعمل محاضرة وقتذاك في مدرسة اللغات الأجنبية بجامعة اسطنبول، وتتذكر مناخ هذه الفترة بقولها: "كنا مجبرين دوماً على حضور محاضرات الإرشادات الموجزة عن الرجعية الدينية. ذهبت إلى هناك لرغبتي في رؤية ما يحدث، فضلاً عن كوننا مجبرات على هذا. كان شيئًا لا يُصدق. كان ضابط من رتبة عالية يحاضرنا عن الإسلام السياسي، كيف يمكننا اكتشافه، وماذا نحتاج- كهيئة تدريس- لمواجهته. تواجد في اللقاء كل المحاضرين والأساتذة المحترمين، ولم ينبس أحدهم بكلمة. كان شيئًا عبثيًا. وفي نهاية المحاضرة صفق الجميع. وبدا كما لو كان

الأمر الأكثر اعتيادية في العالم أن يأتي ضابط إلى جامعتك ليلقي على مسامعك محاضرة عما ينبغي أن تفكر فيه وأن تفعله" (مقابلة مع تيزيم أوكتيم بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٣).

وفي الواقع كان هذا عصر الإرشادات الموجزة، فقد نظم الجنرالات اجتماعات كثيرة للتنفيذيين من مختلف المهن، فبدأوا بالجامعات والإعلام والقضاء. ألقوا عليهم محاضرات عن مخاطر الإسلام السياسي، وتحدثوا ضد حزب الرفاه وطلبوا من المشاركين الانضمام إلى حملتهم ضد الرجعية الدينية. وبالطبع حصل الجنرالات على الكثير من التصفيق، وتلقّى الرسالة بارونات الإعلام وعمداء الجامعات وقضاة المحكمة الدستورية. وبالفعل قامت المحكمة الدستورية بواجبها وحظرت حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨، أي أنها حلّت أكبر أحزاب البرلمان. وفقد الكثير من محطات الإذاعة والتلفزة رخصها على أساس موقفها المناهض للعلمانية.

غير أن النتيجة الأكثر خطورة لهذا الانقلاب "ما بعد الحداثي" كان نظام المراقبة الذي أدخلته "مجموعة العمل الغربية" للتأكد من معتقدات الأفراد. وقد بلغ هذا النظام مستوى عاليًا من الستالينية، فتمت تعبئة شبكات الدرك، وجمع المعلومات من البلديات والمحافظين وإدارات الجامعات، ومن ثم فقد وضع الجيش عدة ملايين من الأفراد تحت المراقبة، وفتحت لهم ملفات كثيرة توضح التفضيلات السياسية والدينية والاجتماعية وحتى الجنسية للفرد الموضوع تحت المراقبة. وقامت المباحث بعزل الموظفين ذوي الاتجاهات الإسلامية في الجامعات والمدارس والمكاتب العامة، وخلقت مناخًا من عدم الثقة بين الزملاء حيث أخذ الواحد يتجسس على زميله، إلى حد أن يدين كل منهما الآخر. وهو ما يذكرنا بسنوات القمع الأخيرة في أوربا الشرقية.

ولعب العديد من وسائل الإعلام الرئيسية دوره في مشروع الهندسة المجتمعية الذي يقوم به الجيش، فلم يكن هناك أي نقد تقريبًا لقادة الجيش، بينما دعمت بشكل عام الحرب على العدو الإسلامي. وإن نفراً قليلا من كتاب الأعمدة

والصحفيين هم من تجرءوا على طرح الأسئلة وتذكير القراء بأن ما يحدث ليس محاولة جديدة لإنقاذ الجمهورية العلمانية، وإنما هو في المقام الأول انقلاب غير شرعي. وكان من بين هؤلاء: جنكيز تشاندار، محمد على بيراند، نازلي إليجاك، وأحمد ومحمد ألتان.. وهم من أبرز الأسماء في الصحافة التركية وقتذاك. وقد استدعاهم السكرتير العام لمجلس الأمن القومي وهددهم وصحفهم بالعواقب التي يمكن أن تنالهم في حال الاستمرار في مواقفهم النقدية. وسريعًا جدًا وجدوا أسماءهم في المانشيتات، ففي أبريل ١٩٩٨ تم اعتقال الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني شيمدن ساكيك. وتم تسريب بيانات من وكالات عسكرية يفيد بقيد أسماء هؤلاء الكتاب وصحفيين آخرين، إلى جانب عدد من الصحف الإسلامية، في قوائم من يدفع لهم حزب العمال الكردستاني. وبين يوم وليلة فقد جميعهم وظائفهم. وعندما أعلن ساكيك في أول جلسة استماع بالمحكمة أن البيان المزعوم مزور، لم ينصت إليه إلا قلة، فقد كان الضرر قد وقع على أية حال. وعلى مدى السنوات القليلة التالية بدا أن المنافذ الإعلامية الكبرى لا تفعل أكثر من تنفيذ أوامر رئاسة الأركان. وحسب ملفات سرية نشرتها فيما بعد صحيفة "طرف"، كانت مجموعة العمل الغربية تخطط أيضًا لوصم جمعية حقوق الإنسان وحزب الديموقراطية الشعبية المؤيد للأكراد وحزب الرفاه بنفس الطريقة.

وكان من بين المسائل الرئيسية التي اهتم بها ضباط التلقين أثناء الإرشادات الموجزة مسألة "رأس المال الأخضر" والذي يتكون من منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدات المحافظة بالأناضول والتي يشعر ملاكها بارتباط قوي مع حزب الرفاه. وقد بدأ هؤلاء منذ أوائل التسعينيات ينشئون منظمات موازية للاتحاد التركي لرجال الأعمال Tusiad، الاتحاد المستقل لرجال الأعمال Musiad، والكونفيدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين Tuskon، وقد أصبحت المنظمات الموازية معرضة للهجوم بدعوي تقديمها أموالاً لما يري فيه مجلس الأمن القومي تفكيكاً إسلامياً للجمهورية العلمانية. من ثم كان من مهام «مجموعة العمل

الغربية» تحديد المنشآت التي يُشك في ارتباط أصحابها بحزب الرفاه، والتأكد من استبعادها من العطاءات الحكومية والعسكرية. وفي ظل هذه الأزمة أيضاً تم تغيير ملكية من مديري المصارف الخاصة فوضع عدد من الجنرالات المتقاعدين علي مجالس إداراتها للتأكد من أنها بيعت لأفراد أو جماعات رأسمالية مناسبة.

كان يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٧ من تلك اللحظات في التاريخ التركي التي قامت فيها الدولة الحارسة (أي دولة الحزب الواحد الموازية غير الظاهرة والتي ترجع جذورها إلى العهود الأولى للجمهورية) بعودة ظاهرة. فلم يكن يتصور أن مجموعة العمل الغربية، وهي هيئة أنشئت للتجسس وإرهاب قطاع كبير من المجتمع، ستنغرس في الحياة السياسية الديموقراطية. ولكن عند هذه النقطة لم يرَ حراس الجمهورية ضرورة للاختباء وراء التنظيمات السرية. وسيساعدهم حادث حاسم آخر للإبقاء على الموجة العسكرية التي أطلقوها.

أسر أوجلان: تشبث أربكان بكل أسلحته على أمل أن يستطيع النجاة من أنواء انقلاب فبراير. ولكنه اضطر في نهاية يونيو إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء تحت ضغط متواصل من أركان الجيش ووسائل الإعلام الرئيسية. وتحت ضغوط مفهومة من قيادته العليا لم يدعُ الرئيس ديميريل محميته السابقة تانسو شيلر، الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، لتشكيل الحكومة الجديدة. واختار بدلاً منها مسعود يلمظ الذي أقام ائتلافًا مع حزب اليسار الديموقراطي لرئيس الوزراء الأسبق أجاويد، وحزب المجتمع الديموقراطي الموالي للأكراد وقتذاك. وحينما فشل هذا الائتلاف في نيل الثقة بالبرلمان، تشكلت حكومة حزب واحد برئاسة أجاويد لكنها كانت قصيرة العمر حيث سقطت فى مايو ١٩٩٩ أي بعد خمسة أشهر من تشكيلها. غير أن تطوراً غير عادي حدث قبل مرور شهر على تشكيل تلك الحكومة، ففي يوم ١٥ فبراير تمكن أعضاء في وكالة الاستخبارات القومية التركية MIT من إلقاء القبض في كينيا على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. وقد سبق أسره عملية تتبع طويلة شملت الكثير من البلدان المناوئة لتركيا.

كانت سوريا قد منحت أوجلان وحزبه ملجأ آمنًا حتى أكتوبر ١٩٩٨، وذلك كجزء من استراتيجيتها للإبقاء على تركيا تحت الضغط. وعندما هددت تركيا الرئيس حافظ الأسد بشن عملية عسكرية وحشدت قوات بالفعل على الحدود السورية رضخ الأسد على الفور وأخرج الزعيم الكردي من سوريا. ثم وقع البلدان اتفاق تعاون. وبعد رحلة طويلة شملت روسيا وإيطاليا واليونان، حوصر في السفارة اليونانية بنيروبي، حيث تمكن عملاء الاستخبارات القومية التركية من اختطافه، ومن المحتمل أن يكونوا قد تعاونوا في هذه العملية مع الموساد الإسرائيلي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ونظرًا لسرية العملية لا يوجد دليل دامغ حتى الآن على وجود دعم أمريكي وإسرائيلي، ولكن من الحقيقي القول إن الاعتقال تم في فترة اتسمت بوصول التعاون الاستخباراتي بين تركيا وأمريكا وإسرائيل إلى ذروته. وأثار اعتقال أوجلان موجات من الصدمة في العالم: ونظرًا لتورط ثلاثة وزراء يونانيين في تهريب أوجلان وإقامته غير الشرعية في اليونان، فقد أجبروا على الاستقالة، بينما وصلت العلاقات التركية- اليونانية إلى نقطة التجمد. كما اندلعت التظاهرات وأعمال الشغب في أوربا وآسيا، حيث استهدف الأكراد الغاضبون سفارات اليونان وإسرائيل وقنصلياتهما، إلى جانب المؤسسات التركية بالطبع. فتم احتلال عدد كبير من القنصليات اليونانية في ألمانيا. وقتل رجال الأمن في برلين ثلاثة من المتظاهرين الأكراد العزل أثناء محاولتهم اقتحام القنصلية الإسرائيلية.

وفي تركيا كان بولنت أجاويد منتشيًا باللحظة، بينما كانت كل الصحف تحتفي بهذا الانتصار، لكن لغة الانتقام غزت كل الفضاء العام. ووصفت وسائل إعلام رئيسية- مثل جريدة "حرية"- أوجلان بـ "قاتل الأطفال" و"رأس الإرهابيين". وكانت كل الحكومات التركية قد وضعت كل أوزارها منذ الثمانينيات على شخص أوجلان. والآن بعد أن أصبح في محبسه ظن الناس في حماسهم أن أسوأ كوابيس تركيا، الحرب الكردية- المسماة تلطفًا بالمشكلة الكردية- قد

انتهت. وتشجد أسر الجنود المقتولين في الصراع للقيام بحملة من أجل إعدام أوجلان، كما نشرت وسائل الإعلام صوراً مذلة له وهو معصوب العينين. وفي الحقيقة أن الشعور بالحزن والإهانة قد غلب الكثيرين من الأكراد، خاصة في الجنوب الشرقي، ما دفعهم للانخراط في أنشطة احتجاجية ضد حبس قائدهم. غير أن الجمهور التركي نظر إلى هذا المسلك كدليل آخر على السلوك الخياني للأكراد بشكل عام.

وفي خضم هذه المشاعر شديدة التضارب جاءت أول كلمة لأوجلان مفاجأة ، فبدلاً من الدعوة للكفاح المسلح لتحرير كردستان أعلن تشجيعه للتآخي الكردي- التركي، ودعا حزب العمال الكردستاني لإلقاء السلاح. تساءل المراقبون أول الأمر عما إذا كان قد أدلى بهذه التصريحات تحت الإكراه. غير أن المحاكمة جاءت بالعكس، فقد عقدت في محكمة خاصة لأمن الدولة أقيمت في سجن جزيرة إمرالي. وأسندت إليه لائحة الاتهام تهمة التمرد المسلح الذي بدأه عام ١٩٨٤ فضلاً عن اتهامه بالخيانة والدعوة للانفصال. وعلى طول الجلسات، والتي اتسمت بالدراما القوية وتابعتها أرامل الجنود والشرطة، حافظ القائد الكردي على الدعوة إلى إنهاء الكفاح المسلح للأكراد والانخراط الديموقراطي في الدولة التركية. بل إنه قبل أسبوع من بدء المحاكمة التمس الرحمة وطلب إنقاذه من عقوبة الإعدام ليستمر في الكفاح من أجل السلام ومنع وقوع المزيد من حمامات الدم.

لم تمنع مبادرات أوجلان التصالحية القضاة من إصدار حكم بإعدامه بتهمة الخيانة في نهاية يونيو ١٩٩٩. جرت المحاكمة في جو محتقن وكان من الواضح أن محكمة أمن الدولة لم تكن "مستقلة أو متجردة"، وهو الاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣. غير أنه لم يتم تنفيذ الإعدام، فبعد محاكمة ثانية والاستئناف أمام كل من المحكمة المحلية والمحكمة الأوربية، تم تخفيض عقوبة الإعدام في أكتوبر ٢٠٠٢ إلى عقوبة السجن مدى الحياة، إذ إن تركيا كانت قد أبطلت عقوبة الإعدام. وقد كان هذا في إطار حزمة من الإصلاحات

القانونية وإرساء حقوق الإنسان بإيعاز من الاتحاد الأوربي. من ناحيتها دعا كوادر حزب العمال الكردستاني إلى إيقاف إطلاق النار من جانب واحد، ولفترة من الوقت امتنعت الجبهة القومية لتحرير كردستان (الذراع العسكرية لحزب العمال) عن القيام بعمليات رئيسية ضد الأهداف العسكرية التركية.

هناك طرفان استفادا استفادة خاصة من اعتقال أوجلان. أولهما حزب اليسار الديموقراطي الذي نسب النجاح إلى رئيس الوزراء ورئيس الحزب أجاويد، وحزب الحركة القومية بقيادة ألبارسلان الذي دعا دائمًا إلى اتخاذ سياسة متصلبة في المسألة الكردية. جاء الحزبان السابقان في المرتبتين الأولى والثانية في انتخابات أبريل ١٩٩٩ بنسبة ٢٢٪ و١٨٪ على التوالي. وشكل الحزبان حكومة ائتلافية متنافرة جديدة مع حزب الوطن الأم، في محاولة للاستفادة من المشاعر القومية السائدة. وقد أبدى الكثير ممن أيدوا أجاويد، والذين يذكرون له سياسة "يسار الوسط" في السبعينيات، أبدوا امتعاضهم من النغمة الشوفينية (المتعصبة قوميًا) التي اكتسبها خطابه السياسي منذ اعتقال أوجلان. وبعيدًا عن محاكمة أوجلان المليئة بالعواطف، واجهت حكومة أجاويد السيناريو الاقتصادي الأسوأ، فقد ارتفعت معدلات التضخم طوال العقد لتستقر عند معدل سنوي ٧٠٪. وأصبح الناس معتادين على الحديث عن ملايين وملیارات الليرة التركية، حيث أصبحت قيمة الدولار الأمريكي تعادل ٦٠٠ ألف ليرة. أخذ الاقتصاد في "الدولرة" السريعة، وبدأ أغلبية السكان يحولون مدخراتهم إلى العملة الأجنبية. وكأن هذا لم يكن كافيًا، إذ سرعان ما وجدت الحكومة نفسها محاصرة بكارثة جيدة، لكنها هذه المرة لم تكن بسبب الجنرالات، ولا بسبب انتهاج سياسة مالية حاسمة.

الهزات القاتلة، زلزال مرمرة أغسطس ١٩٩٩: في الساعات الأولى من يوم ١٧ أغسطس ضرب زلزال بلدة غولجوك في محافظة أزمير، والتي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر عن اسطنبول. بلغت قوة ما عرف بزلزال مرمرة ٧,٥ درجة على مقياس ريختر، وكان واحدًا من أكثر الزلازل تدميرًا في تاريخ الإقليم. وقد استمرت الهزات الارتدادية لأيام بعد الزلزال. ولم يكن هناك أي استعداد للتعامل

مع حالة طوارئ بهذا الحجم، إذ إن الزلزال ضرب إقليم مرمرة الصناعي وكثيف السكان. وقد أعلنت الأرقام الرسمية للخسائر في وقت متأخر، كما تأخرت المساعدات وجهود الإغاثة، فبعد شهور أعلنت الحكومة وفاة ما يقرب من ١٨ ألف شخص وتهدم أكثر من ٣٠٠ ألف مبنى سواء بشكل كامل أم جزئي. وقد زعم البعض أن عدد القتل ربما تجاوز ٤٠ ألفًا.

ثبت عجز الحكومة عن تنظيم جهد منسق للإغاثة في الأيام الثلاثة الأولى لوقوع الزلزال. وفي الحقيقة أنها فشلت أيضًا في إرسال مئات من فرق الإنقاذ الدولية إلى المنطقة، فقد وصلت هذه الفرق مبكرًا إلى مطار اسطنبول الرئيسي ولكنها اضطرت للمكوث لساعات قبل أن يتم إرسالها إلى المناطق الأكثر تضررًا. وبدا مركز الأزمة الذي أقيم في المطار أقرب إلى مكتب حكومي تعامل مع طلبات فرق الإنقاذ القادمة ببيروقراطية شديدة. إلا أن الصورة تغيرت تمامًا حينما تبلورت مبادرة صغير للمجتمع المدني حول الأكاديمي طناي سيكتي أويار، وقام أفراد المبادرة بإدارة الكثير من المكاتب والهواتف في مركز الأزمة. وقد كنتُ شخصيًا ضمن هذه المجموعة. بدأنا على الفور في إرسال فرق الإنقاذ. ونشرنا إعلانات في محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة طلبًا لمترجمين ومتطوعين للعمل مع الفرق الأجنبية. وعلى الفور أصبح لدينا مئات المتطوعين يقيمون في خيام أمام المركز في انتظار إرسالهم إلى الإقليم الذي ضربته الكارثة. جاء هؤلاء من كل الجماعات الموجودة في اسطنبول من أتراك ويهود وأرمن وعرب وأكراد وبوسنيين، ومن جميع الطبقات ومناحي الحياة، وكانوا جميعًا على أعلى استعداد لتقديم المساعدة. وبينما استطعنا إرسال مئات المتطوعين إلى منطقة الكارثة، الأمر الذي سهل كثيرًا عمل فرق الإنقاذ، تململ بعض المسئولين في المركز بسبب ما يواجهونه من موقف غير تقليدي وعدم احترام أعضاء المبادرة للتسلسل الوظيفي. بل إن سفيرًا في وزارة الخارجية التركية حاول إخراجنا من المركز بدعوى أننا نحتل مكتبًا أكبر من مكتبه.

وإذا كان إصرار السفير بعناد على الإتيكيت في مواجهة المعاناة الإنسانية يختزل الفشل التام لهيئات الدولة أثناء محنة الزلزال، فإن رد الفعل التلقائي من

جانب المجتمع المدني هو الذي مثل بالفعل المزاج العام، فمنذ اليوم الأول اتجه آلاف الأفراد والمجموعات والتنظيمات التلقائية إلى المنطقة لمساعدة سكانها وفرق الإنقاذ في جهود الإغاثة. فجاءت الأطعمة والمياه والبطاطين من كل مكان في تركيا. وسمح الكثير من الشركات الخاصة للعاملين فيها بالذهاب والالتحاق بفرق الإنقاذ. وقامت شركات الحافلات بنقل مواد الإغاثة دون مقابل. وأرسلت البلديات من سائر أنحاء تركيا المعدات الثقيلة والتجهيزات الضرورية، ونظم الطلاب عمليات توزيع للمواد المطلوبة في الإقليم. وبعد أسبوعين من الهزات، ووسط المعاناة والألم، استيقظت تركيا على حقيقة أن لديها مجتمعًا مدنيًا قويًا كان أكثر قدرة وكفاءة من الدولة على تنظيم حياة الشعب. كما أدركوا أن العالم ليس معاديًا لهم، فجاءت الاستجابة قوية من كل البلدان الرئيسية في العالم ومن دول الجوار (اليونان، بلغاريا، مصر، ...). وهكذا تداعت رواية الدولة المبالغ فيها عن كون تركيا بلدًا محاصرًا بالكراهية من العالم أجمع، تلك الرواية التي يغذيها حراس الجمهورية والكثير من وسائل الإعلام منذ انقلاب ١٩٩٧. وأصبح من المؤكد أن الأمور لن تعود كما كانت، فبعد ثلاث سنوات من سوسورلوك عرف الناس مذاقًا آخر لقوتهم.

كان من العلامات الأولى على وجود بداية جديدة ما عرف بـ"دبلوماسية الزلزال" التي تطورت بين تركيا واليونان. فالمساعدات الكبيرة التي أرسلتها جارة تركي، والتي اتسعت بسرعة من مساعدات حكومية إلى مساعدات أرسلتها البلديات والمنظمات الأهلية، وقوبلت بحماس من جانب تركيا. وبعد أقل من شهر ضرب زلزال إحدى ضواحي أثينا. كان أصغر حجمًا، ولكن قامت له على الفور حملة تضامن في تركيا. وقد جاء الزلزالان بالنسبة للشعبين والسياسيين في البلدين كتذكير واضح بأن الجغرافيا تربط بين البلدين، حتى لو قسمهما التاريخ. وهكذا أدى التدفق التلقائي للتعاطف بين الشعبين على جانبي الحدود إلى تمهيد الطريق أمام تطوير الاتصالات الرسمية. ولم يمر ثلاث سنوات على أزمة كاراك/

إميا عندما أوشك البلدان على الدخول في حرب بينهما، ولم تمر ستة أشهر على الحرج الناتج عن انكشاف تورط اليونان في هروب أوجلان زعيم حزب العمال الكردي.. حتى اجتمع إسماعيل جيم وزير الخارجية التركي مع نظيره اليوناني جيورجيوس باباندريو ليضعا أسس التقارب اليوناني- التركي.

الأزمات، الآمال

والمنقذون (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

لم تتحسن الأحوال إلا بعد الزلزال، أو هكذا شعرت أقسام واسعة من السكان. فقد أزال اعتقال عبد الله أوجلان عقبة رئيسية في طريق تحسين العلاقات مع سوريا، وتركت حزب العمال الكردستاني بلا رأس. كما أذابت دبلوماسية الزلازل الجليد في العلاقات مع اليونان، غير أن التطور الخارجي الأكثر أهمية لتغيير إطار السياسة التركية ودعم طموحات البلد في المضي نحو آفاق جديدة، كان قمة لوكسمبورج ١٩٩٧ التي رفض فيها القادة الأوربيون تأكيد وضعية تركيا كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي، الأمر الذي صدم الكثيرين في تركيا. كما كان هذا بمثابة الظهور الكبير الأول للمسألة الأوربية في الإعلام التركي. أدرك إسماعيل جيم، الذي يقال إنه كان العقل الأكثر تقدمًا في التحالف الثلاثي بين أحزاب اليسار الديموقراطي والوطن الأم والحركة القومية اليميني المتطرف.. أدرك أن العلاقات التركية- الأوربية لا يجب أن تترك فاعلياتها تتطور تلقائيًا دون تدخل إيجابي، وأنه لا يجوز الشعور بالإحباط من جراء الاستبعاد.

ويرجع الفضل الأكبر لمهارات جيم التفاوضية في إعلان المجلس الأوربي في هيلسنكي عام ١٩٩٩ أن تركيا أصبحت مرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي على أساس متساوٍ مع المرشحين الآخرين. كما طلب المجلس أيضًا إلغاء عقوبة الإعدام، وإعلان تركيا استعدادها لحل المسألة القبرصية. ورحبت وسائل الإعلام في تركيا- بما فيها الإسلامية- ترحيبًا حماسيًا بهذا القرار. أما الرئيس أجاويد الذي وقع بشكل متزايد أسيرًا لنوبة قومية بعد اعتقال عبد الله أوجلان، فقد

أعرب عن أمله بأن تكون العضوية أقرب من أي وقت مضى. وهكذا بدأت مرحلة من التقاطعات والتقلبات في العلاقات العامة بين تركيا والاتحاد الأوربي، قصة الحب- الكراهية التي أغضبت وأنعشت الآمال عند كل واحد في تركيا، وفي أوربا أيضًا. وقبل أن تتخذ الأحداث العالمية مسارًا مختلفًا (هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حرب العراق، وانتشار الإسلاموفوبيا المصاحبة للاثنين) تعقدت بمقتضاها إلى حد كبير الرؤية السعيدة لمستقبل تركيا الأوربي، وقعت أزمة داخلية دمرت الثقة التي بنيت ووصلت للذروة في هيلسنكي.

أزمة وطنية، محنة ٢٠٠٠ و٢٠٠١: كان الاقتصاد التركي ينمو بشكل غير منتظم في معظم التسعينيات، حيث عرف فورات من النمو السريع كانت تقطعها أزمات صغيرة وكبيرة. وقد ارتفع الإنفاق العام بسبب زيادة النفقات العسكرية وتكاليف الحرب في المحافظات الكردية، إلى جانب سخاء الدعم الاجتماعي، خاصة في القطاع الزراعي، والفساد فيما تبقى من مشروعات مملوكة للدولة. وقامت الحكومات الائتلافية بتمويل عجز الموازنة العامة بالتوسع في الاقتراض، بينما تكيفت البنوك مع هذه البيئة وحققت أرباحًا كبيرة عن طريق إقراض الحكومة. وكانت البنوك المملوكة للدولة بوجه خاص تعمل خلف ستارة دخان من المحاباة السياسية وعرضة للتدخل السياسي والممارسات غير الشفافة فيما يتعلق بالائتمان. كما تكرر اتهامها بتحويل أرصدة غير قانونية ذات صلة بالحرب الكردية، ولا تزال هذه المزاعم محل تحقيق حتى وقت كتابة هذه السطور. وقبيل أواخر التسعينيات تكون إجماع تدريجي بأن البنية المؤسسية للاقتصاد، واستراتيجيات الاقتراض الحكومية ، تحتاج إلى الإصلاح. وتوصلت المفاوضات بين حكومة الائتلاف الثلاثي برئاسة أجاويد وصندوق النقد الدولي إلى صياغة برنامج للتقشف، تتضمن عناصره الرئيسية ضبط الموازنة العامة، ربط العملة الوطنية، خصخصة مشروعات الدولة، تقليص الدعم الزراعي، والأهم من هذا كله تنظيم القطاع المصرفي. كانت الإصلاحات مطلوبة بشدة، ولكن سيكون لها آثار ضارة على جماهيرية الأحزاب المشتركة في الحكومة. وعلى الرغم من وجود تأييد عام للبرنامج، لم يكن هناك حماس كافٍ لتطبيقه.

شهد نوفمبر ٢٠٠٠ الموجة الأولى من الأزمة. فقد أدى نقص السيولة في البنوك الرئيسية إلى خسارة عامة للثقة في النظام المصرفي، ما أدى إلى هروب العملات الأجنبية وتخفيض قيمة الليرة التركية بحوالي الثلث تقريباً. وحينما تدخل البنك المركزي بضخ ملايين الدولارات في النظام- منتهكًا بهذا سياسته الخاصة بالعملة- انهارت الثقة في ربط سعر الصرف والبرنامج كله. ولم يكن من الممكن إيقاف الخلل الذي أصاب الأسواق إلا بالحصول على حزمة طارئة أخرى من صندوق النقد الدولي. ومن جديد أعادت حكومة أجاويد تأكيد التزامها بخفض التضخم والإسراع في الخصخصة وإعداد برنامج شامل للإصلاح المصرفي. ومع بدايات ٢٠٠١ بدا الوضع آخذًا في الاستقرار مع عودة بعض رءوس الأموال الأجنبية التي خرجت من تركيا أثناء الأزمة. ويرى بعض المراقبين أن أزمة ٢٠٠٠ لم تكن عميقة بما يكفي للاقتناع بإجراء التغييرات الجذرية الضرورية، لأن جماعات العاملين بأجر وذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة هي الجماعات التي تضررت، أما الشرائح العليا من الطبقات المتوسطة فقد استطاعت الصمود بوجه العاصفة. وكان لابد من تغيير سريع.

وفي فبراير ٢٠٠١ وقع نزاع بين الرئيس أحمد نجدت سيزار ورئيس الوزراء بولنت أجاويد مما ساعد في تبلور مرحلة ثانية للأزمة تجاوزت أزمة عام ٢٠٠٠ بكثير. إذ سيطرت على الأنباء بشكل سريع صورة سيزار الحانق وهو يلقى بنسخة من الدستور على أجاويد. لم يكن سيزار من أصدقاء صندوق النقد الدولي، وكان غاضبًا من الخطط الحكومية بخصخصة مشروعات الدولة مثل شركة الاتصالات التركية. كان سيزار والجيش ينظرون إلى خصخصة أصول الدولة وإصلاح بنوكها أنه يشكل تدخلاً خطيرًا في الأمن القومي التركي. كما يمكن إرجاع جزء من ذلك الغضب إلى شكوك سيزار في النوايا السياسية لأجاويد، الذي بدا غير متعاطف بما يكفي مع استراتيجية الجيش في مناهضة الإسلاميين. وحينما ذاعت الأنباء عن هذا الصدع في قمة السياسة التركية انهار النظام الاقتصادي بأكمله مما كان له نتائج خطيرة على كل قطاعات المجتمع.

غادر البلد على الفور كميات كبيرة من رءوس الأموال. وارتفع سعر الفائدة

في ليلة واحدة إلى ما يقرب ٥٠٠٪ وانخفضت قيمة الليرة، ولكن بنسبة ٥٠٪ هذه المرة. أي أن أولئك الذين احتفظوا بمدخراتهم بالليرة التركية قد فقدوا نصف قيمة نقودهم، بينما انخفضت الأجور الحقيقية بأكثر من ٢٠٪ في يوم واحد. استيقظ الناس في الصباح التالي ليكتشفوا أنهم قد أصبحوا أكثر فقراً فعليًا بمقدار الثلث. وفي الشهور التالية فقد أكثر من مليون عامل بأجر وظائفهم، كما اضطرت عشرات الألوف من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى إشهار إفلاسها. وخرجت بنوك كثيرة من السوق فأصبح الآلاف من المصرفيين بلا عمل. ومع إغلاق المصانع وانهيار السوق المحلية انكمش الاقتصاد القوي بمقدار يساوى تقريبًا النمو الذي حققه في السنوات القليلة السابقة. لم يكن أجاويد قادرًا على إيقاف عجلة الهبوط الاقتصادي. ففي هذه المرة جاءت الأزمة حادة وتجاوزت إمكانية خلق توافق عام وراء الإسراع في برنامج الإصلاح.

كانت هناك حاجة ماسة للتأييد الجماهيري، غير أنه لم يكن من الممكن التعامل مع الأزمة بدون شخص واحد، هو إسماعيل درويش الذي لعب دوراً رئيسيًا في التفاوض على حزمة رئيسية من صندوق النقد الدولي، وضمان تنفيذه بدقة. كان درويش نائبًا لرئيس البنك الدولي ويمتلك مقومات لا مراء فيها كاقتصادي من مستوى رفيع لديه ثلاثون عامًا من الخبرة والصلات المتازة مع المجتمع المالي العابر للقوميات. من ثم كان المرشح المناسب لتحقيق التكيف الاقتصادي بنعومة بعد انتهاء الأزمة. وبالفعل عيّنه رئيس الوزراء أجاويد بوصفه تكنوقراطيًا فوق السياسة، وذلك في وجه معارضة شديدة خاصة من حزب الشعب الجمهوري والانعزاليين اليساريين واليمينيين بمن فيهم الرئيس سيزار نفسه الذي رأى في هذا التعيين مؤامرة لبيع تركيا للولايات المتحدة.

غير أن درويش تمكن في أقل من نصف عام من تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق كانت الحكومة تماطل فيها. وفي إجراءات تذكر بعزم أوزال على فرض قرارات ٢٤ يناير ١٩٨٠، نجح في إقناع حكومته (وبالأساس قيادة حزب العدالة والتنمية التي ستأتي عام ٢٠٠٢) بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي

بأكمله. واستهدف جزء من البرنامج إلغاء القيود على الاقتصاد من خلال المزيد من خصخصة مشروعات الدولة والبنية التحتية، وإشاعة الليبرالية الاقتصادية وإنهاء احتكارات الدولة. كما استهدفت خفض الدعم الزراعي والموانع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه أدخلت عملية إعادة تنظيم سبق للمنظومات الحكومية والمصرفية غير الشفافة أن قاومتها طويلاً: إذ كانت من المكونات الأساسية في البرنامج اتباع سياسة مالية شفافة ومنضبطة. وتم تنفيذ هذا بالتنظيم الصارم للنظم المصرفية والمالية من خلال "هيئة التنظيم والرقابة المصرفية" وغيرها من الهيئات في قطاعات أخرى مثل الطاقة والاتصالات. وهكذا أخذ الاقتصاد التركي يكتسب باطراد مظهر السوق الليبرالية والشفافة. وبعد عامين من الأزمة انخفض التضخم إلى رقم واحد بعدما كان ٨٠٪، وعادت معدلات النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة، كما استقر سعر صرف الليرة. وبالرغم من تكرار الأزمات كان الاقتصاد في طريقه للتحول إلى قصة نجاح حقيقية من حيث النمو الذي تقوده الصادرات وتنويع الإنتاج، وإن لم يتحقق مثل هذا النجاح بالنسبة لخلق فرص العمل.

أزمة عالمية، ١١ سبتمبر وصدام الحضارات: إذا كان أثر أزمة ٢٠٠١ الاقتصادية قد شعرت به الأغلبية الساحقة في المجتمع على الفور، سواء كانوا أغنياء أم فقراء، عاملين بأجر أم يعملون في منشآتهم الخاصة، أكراداً أم أتراكًا، فإن آثار الهجمات على المركز التجاري بنيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد أخذت بعض الوقت قبل أن تصل إلى تركيا. كان رد الفعل المباشر في أنحاء البلاد لرؤية الصور التي تبث عبر شاشات التليفزيون هو الصدمة والخوف وعدم التصديق. وربما كان التساؤل الأول في أذهان المشاهدين هو عما إذا كان هناك مسلمون وراء الهجوم، وبمجرد أن فهموا أنه قد نُفِّذ باسم الإسلام ربما شعروا بأن هذا سيكون له أثره على تركيا. أما السؤال الثاني الذي تجرأ القلة على سؤاله فهو عن احتمال أن يكون هناك أتراك بين المنفذين. وكان الشعور بالراحة كبيراً عندما تأكد أن كل من اشتركوا في الهجوم هم من العرب. وتنوعت ردود

الأفعال في الأسابيع التالية، فتكاثر الحديث عن نظريات المؤامرة، وانتقاد الولايات المتحدة المتسم بالعداء للإمبريالية، فضلاً عن المحاولات الإسلامية للتبرير. غير أن هذه التفسيرات قد ولّدت بشكل عام القليل من التعاطف مع المنفذين، على الرغم من رسوخ العداء لأمريكا وسط الرأي العام التركي.

كان القليلون في هذه اللحظة هم الذين توقعوا التغيرات الكبيرة في البيئة السياسية العالمية التي كانت على وشك التفجر تحت قيادة الإدارة الأمريكية وجورج دبليو بوش. غير أن الكثرة حدست بأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ستؤثر على حياتهم إن عاجلاً أو آجلاً. وبالفعل بدلت الأحداث طبيعة العقد المقبل وعلى عدة مستويات: فالغزو الأمريكي واحتلال العراق يعني جلب "الحرب على الإرهاب" إلى الفناء الخلفي للشرق التركي، كما سيطغى الطابع الديني والحضاري على كثير من الصراعات السياسية العالمية، وسيهز اسطنبول هجوم إسلامي كبير، وستتسبب موجة الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) الزاحفة وسط الجمهور الأوربي في إلحاق ضرر فعلي بطلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي، وسيشعر الناس في تركيا وفي العالم الإسلامي بأنفسهم "كمسلمين" ومختلفين أكثر عند التحاور مع نظرائهم الأوربيين والأمريكيين. فقد بدأ الأخيرون ينظرون إلى الإسلام كمشكلة أمنية- وهي للمفارقة ذات رؤية حراس الدولة التركية- وبات من الممكن أن توجه نزعتهم المعادية للإسلام الكثير من سياسات الحكومات الأوربية إزاء الجاليات الإسلامية عندها.

في الوقت نفسه فإن الهواجس العالمية إزاء الدين والإسلام، والخوف من كل ما هو راديكالي، سوف تخلق الفرص أيضًا التي يمكن للحركات الإسلامية "المعتدلة" في تركيا (بدءًا من حزب العدالة والتنمية وانتهاءً بحركة فتح الله جولين) أن تستفيد منها للبروز على الساحة العالمية كقوى إسلامية محترمة. وسرعان ما أصبح يشار إلى تركيا "كنموذج للإسلام المعتدل"، وعملت الولايات المتحدة على تصدير هذا النموذج من أجل احتواء العناصر الراديكالية من

البلقان إلى الشرق الأوسط. وبالفعل كانت فترة ما بعد١١ سبتمبر هي فترة توسع الكثير من التيارات الإسلامية في تركيا. وفي السنوات التالية، عندما انزلقت أوربا والولايات المتحدة إلى عقلية غير ليبرالية بفرض العلمنة وحملة مكافحة الإرهاب مع قليل من الاعتبار لحقوق الإنسان، ستبني تركيا على هذا الاتجاه وتدخل في إصلاح قانوني جذري وتوطيد للديموقراطية.

غير أنه في يوليو ٢٠٠٢ أصبح رئيس الوزراء أجاويد مريضًا ومرهقًا، ومع ذلك رفض أن يتنحى جانبًا بالرغم من تزايد الانتقادات له من داخل حزبه. وعندما استقال أربعة من وزرائه أصبح من المفروغ منه إجراء انتخابات مبكرة حُدد موعدها في شهر سبتمبر. وفي خطوة أخيرة وجسورة من البرلمان أقر حزمة من الإصلاحات الحكومية بهدف تذليل الانضمام للاتحاد الأوربي: فألغيت عقوبة الإعدام فيما عدا أوقات الحرب، وأزيل الحظر على استخدام اللغة الكردية في التعليم والإعلام. وأخيرًا أمكن التخلص من ثقل عقدين من الحرب وإرهاب الدولة في كردستان. ومن المهم في هذا الصدد موافقة حزب الحركة القومية على حزمة الإصلاحات تلك، وهو ما أنقذ عبد الله أوجلان من حبل المشنقة.

لقد غلب على العقد من نهاية حكومة الوطن الأم برئاسة أوزال بعد الانقلاب، وحتى الائتلاف الثلاثي برئاسة أجاويد.. غلب عليه العودة القوية لحراس الجمهورية وتدخلهم في السياسة والمجتمع. ونتيجة لهذا انشق المجتمع إلى شقين: المحافظات الكردية التي حكمت بحالة الطوارئ القاسية التي داست على حقوق الإنسان وتسببت في زيادة راديكالية المواطنين العاديين باستخدام التعذيب والإذلال. وتمثل الشق الثاني في بقية المحافظات التي عرفت سياسة ديموقراطية (فيما عدا انتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام الواسع للتعذيب) ولكن كان يمتد إليها أحيانًا عنف حالة الطوارئ. عمليًا لم يكن بإمكان أحد الإفلات من الأعمال الوحشية التي انتشرت في تركيا بالحرب والسلوك التعسفي للدولة. هذا في وقت لم تكن تركيا قد شفيت بعد من جراح الإرهاب المصاحب لانقلاب ١٩٨٠. وظهرت

سياسة حراس الدولة جليةً بشكل خاص عندما تدخل الجيش عام ١٩٩٧ ليكبح الإسلاميين الذين انبعثت صحوتهم في بيئة ما بعد انقلاب ١٩٨٠ الذي أيدوه بقوة. وأصبحت اليد الطولى لسياسة الحراس عندما أصبح القضاء والبيروقراطية- إلى جانب أقسام من الطيف السياسي مثل حزب الشعب الجمهوري- منفذين مخلصين لمخطط وضع المجتمع التركي على قضبان العسكرية والعلمانية.

غير أن التدخل والتآمر لم ينجحا، فمع نهاية العقد كان البلد مستعداً للسير في مساره الطبيعي. فاتخذت خطوات حذرة باتجاه الإصلاح تحت قيادة ائتلاف ثلاثي متنافر لكن قطعتها سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية وتعرض تركيا لهزات شديدة: من فضح أعمال الدولة العميقة إلى التدخلات العسكرية، من الاندلاع الوشيك للحرب مع اليونان إلى زلزال مدمر، ومن الانهيارات المالية الساحقة إلى صدمة ١١ سبتمبر. وقد عاشت تركيا في السنوات الثلاث الرهيبة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ : زلزال مرمرة الذي لم يكتفِ بقتل قرابة ٤٠ ألف إنسان وإنما دمر أيضًا قلبها الصناعي، وعاشت انهياراً كاملاً لاقتصادها ونظامها المصرفي، والإذلال العام لكل طبقتها السياسية التي افتضح فسادها وعجزها عن تحدي إملاء الجنرالات. وليست هناك مبالغة في القول في تبدد ثقة الشعب في وطنهم الذي عرفوه. وكلما تعمقت الأزمة تزايدت ضغوط المواطنين من أجل التغيير وبدا الإصلاح قادمًا لا محالة. وبعد عقد من المؤامرات التي أملاها أساطين الدولة الحارسة أصبحت تركيا على أبواب العودة إلى عالم السياسة.